بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

Sudan University of Science and Technology

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل

بحث بعنوان :

(الافصاح المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الاستثمارية)

إعداد / الطلاب :

1 / أحمد عبد الجبار الله جابو

2 / إسراء أحمد علي

3 / مدثر حسين عبدالله

4 / عمران الطيب احمد محمد

5 / محمد الجيلي

إشراف :

د / بابكر ابراهيم الصديق

1438هـ-2017م

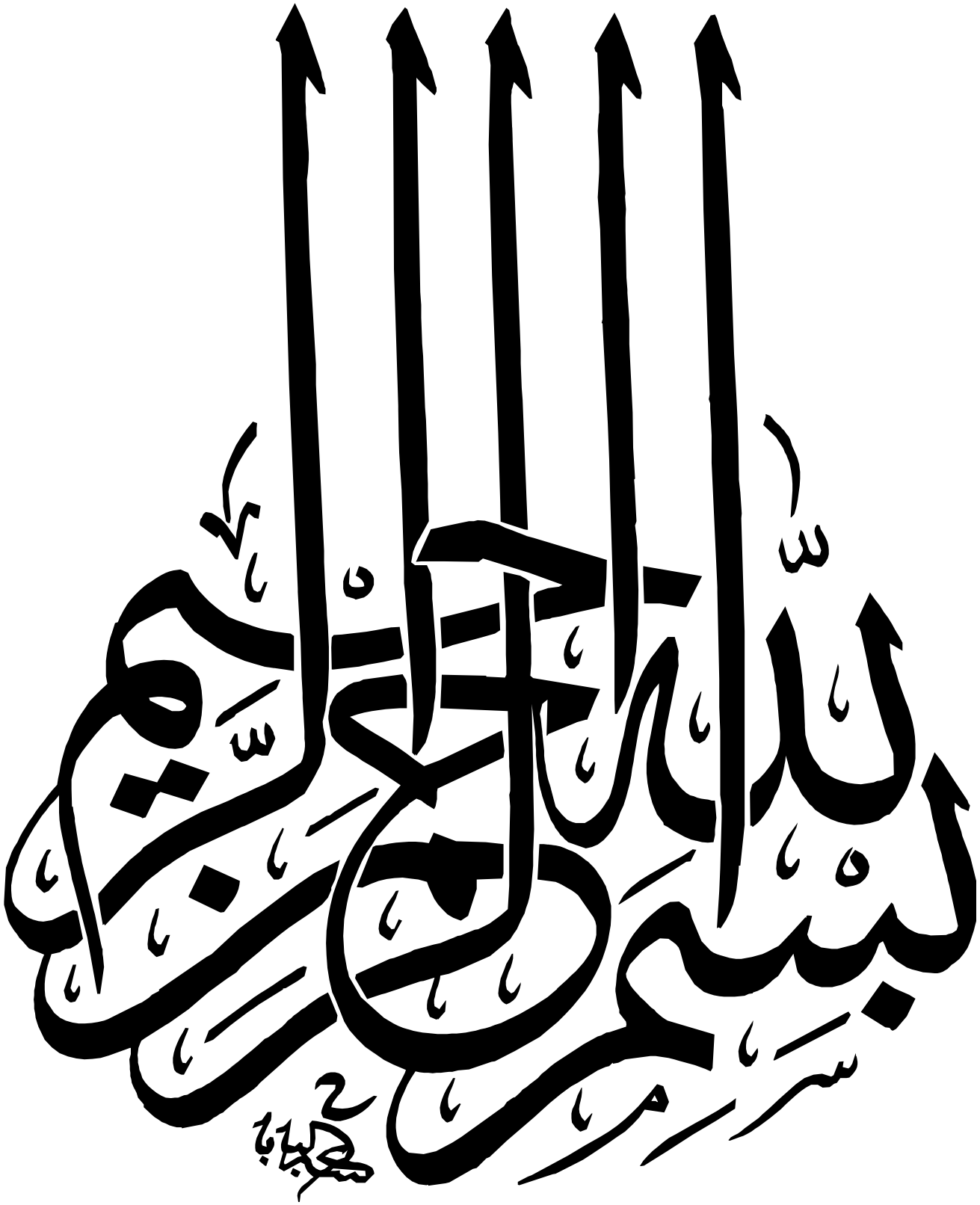
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الي من تجرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حب

الي من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لنا لحظة سعادة

(والدي العزيز)

إلي القلب الكبير

إلي من ارضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

(والدتي الحبيبة)

الي القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم

هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضئ الإقنديل الزكريات زكريات الاخوة

الأعزاء (كل أصدقائي) الذين أحبهم وأحبوني

الشكر والعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

... وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

.. إلى جميع أساتذتنا الأفاضل .

إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام ، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق .

والشكر خاص إلي

د/بابكر إبراهيم الصديق

المستخلص

تناول هذا البحث دور الإفصاح المحاسبي في إتخاذ القرارت الإستثمارية، تتمثل مشكلة البحث في هل يساهم الإفصاح في توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ المستثمر قراراته وهل يؤدي الإفصاح إلى تعزيز الثقة في المعلومات التي توردها القوائم وأخيراً هل الإفصاح في التقارير المالية يعني بكافة متطلبات القرار الإستثماري.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم الإفصاح في التقارير المالية يعني بكافة متطلبات القرار ودراسة القرارات الإستثمارية.

تظهر أهمية البحث في الأهمية الإقتصادية الواسعة للإفصاح في ترشيد قرارات الإستثمار توجه إدارة المنشاة إلى أهمية الإفصاح المحاسبي، يختبر البحث الفرضيات التالية يساهم الإفصاح في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة في إتخاذ القرارات الإستثمارية تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، والإفصاح في التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات القرار الإستثماري.

أعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطي، والمنهج الإستقرائي لأختبار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي، توصل البحث إلى نتائج منها يساهم الإفصاح في توفير المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها تؤثر في قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، أوصى بحث بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن بحثه المحاسبين بتطبيق المعايير المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها تؤثر في قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، أوصى بحث بتطبيق المعاييرالمحاسبية الدولية الصادرة عن بحثه المحاسبين عند إعداد القوائم المالية للمصرف، إلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للأسس والقواعد التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي.

Abstract

This research deals with the role of accounting disclosure in investment decision making. The problem of research is whether the disclosure contributes to providing the appropriate information for the investor to take its decisions. Does the disclosure enhance the confidence in the information provided in the lists? Finally, does disclosure in the financial reports mean all the requirements of the investment decision.

This study aims to study the concept of disclosure in financial reports, which means all the requirements of the decision and the study of investment decisions.

The importance of research in the economic importance of disclosure in the rationalization of investment decisions is directed to the management of the institution to the importance of accounting disclosure, the research examines the following assumptions The disclosure contributes to the provision of accounting information appropriate in making investment decisions affect the nature of future accounting information disclosed on investment decisions in securities, Disclosure in published financial reports does not meet all the requirements of the investment decision

The research relied on the historical approach, the deductive approach, the inductive approach to test hypotheses, and the analytical descriptive approach. The research leads to results in which the disclosure contributes in providing future accounting information that affects the investment decisions in securities. The application of the accounting standards for future disclosures that affect the decisions of investment securities, recommended the study of the application of the International Accounting Standards issued by the accountants when preparing the financial statements of the bank, The financial statements are prepared in accordance with the principles and rules prescribed by the International Accounting Standard.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الاية	أ
الاهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص بالعربي	د
Abstract	**هـ**
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	هـ
فهرس الأشكال	ز
الباب الأول : المقدمة	
المقدمة	10
مشكلة البحث **فروض البحث** **أهمية البحث** **أهداف البحث** **منهجية البحث**	

حدود البحث **هيكلية البحث**	
الباب الثاني	
ولاً : الإطار النظري **ثانياً : دراسات سابقة**	
	19
الباب الثالث: الأدوات والتقنيات	
القسم الاول منهجية البحث	21
القسم الثاني: مفهوم التصنيف وشجرة القرار	28
القسم الثالث : التدريب والتقيم	31
الباب الرابع النتائج والتوصيات	
النتائج والتوصيات والخاتمة	38
المصادر والمراجع	39
الفصل الثالث :الدراسة الميدانية	

المبحث الاول : الدراسة الميدانية واختيار الفرضيات	63
مبحث الثاني : تحليل البيانات وا ٍختبار الفرضيات	68
الخاتمة	
ُولاً : النتائج	99
ثانياً : التوصيات	100
قائمة المراجع والمصادر	101
الملاحق	106

فهرس الجداول

جدول رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان	67
(1/2/3)	لتوزيع التكراري لافرادعينةالدراسة وفق متغيرالعمر	68
(2/2/3)	لتوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبره	71
(3/2/3)	لتوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	72
(4/2/3)	لتوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	74
(5/2/3)	لتوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	76

(6/2/3)	لتوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغر المؤهل المهني	78
(7/2/3)	لتوزيع التكراري الإجابات افراد عينة علي عبارات المحور الاول	80
(8/2/3)	الوسيط والانحراف لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات المحور الاول	82
(9/2/3)	نتائج اختيار الفرضيات	84
(10/2/3)	لتوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات المحور الثاني	86
(11/2/3)	الوسيط والانحراف لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات المحور الثاني	88
(12/2/3)	نتائج إختيار الفرضية الثانية	90
(13/2/3)	لتوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات المحور الثالث	92
(14/2/3)	الوسيط والانحراف لاجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات المحور الثالث	94
(15/2/3)	نتائج اختيار الفرضية الثالثة	96

فهرس الاشكال

شكل رقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	لتوزيع التكراري لافراد عين الدراسة وفق متغير العمر	69

(2/2/3)	لتوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبره	71
(3/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	73
(4/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	74
(5/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسةوفق متغير نوع التخصص العلمي	77
(6/2م3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	79

وألاً الإطار المنهجي

تمهيد :

تودي المحاسبة دوراً مهماً في توفير المعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية وتمكن أهميه تلك المعلومات في كيفية توصيلها الجهات المستفيد التي من شانها إتخاذ لقرار ات الاقتصادي الاستثمارية كما يجب أن تكون هذا المعلومات دقيقة وصحيحة وملائمة لكل الاحتياجات وهذا المعلومات لأيكن توفيرها إلا من خلال القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي لذلك يعتبر الإفصاح عن العلومات المحاسبية ويلعب دوراً مهماً ليضبط التقارير والقوائم المالية وإخراجها بصورة مفيدة لتسلعد في اتخاذ القرارات كما يعد الإفصاح المحاسبي واحد من أهم الوظائف المحاسبية والتي من خلالها يتم عرض التقرير المالية لمساعدة المستفيد من ترشيد القرارات الاستثمارية ويجعلها أكثر ملائمة وتأثير علي القرارات الاستثمار الذي يعتبر من القرار ات الهامة والخطيرة :

سوق رأس المال أداء هامه لتشجيع المواطنين والأجانب علي الاستثمار عن طريق ادخار أموالهم في شراء أوراق مالية حيث يحقق لهم السهولة في الاستثمار وحماية أموالهم وتمكين تحويل أوراقهم المالية إلي سيوله نقدية بيسر وسهولة فوجود مالي منظم الأوراقالمالية وفى لقواعد محكمة بعيداً عن التغيرات البيروقراطية الجامدة يزرع الثقة لدى المستثمرين مما يجعل مدخراتهم مساهمة كبرى في مشاريع إنتاجية الأمر الذي يودي بدوره لانتعاش وتنشيط السوق بصفه عامة وانتعاش الاقتصاد القومي بصفة خاصة والشفافية هي ألاعلا للجمهور والمجتمع المالي عن المعلومات الخاصة بتداول الأوراق المالية الخاص بأوامر البيع وشراء بهدف توفير التفاعل المطلوب بين عمليتي العرض والطلب لتحديد سعر الورقة المالية ويقصد بشفافية التداول الأعلاء عن المعلومات المتعلقة بصفات التي تعقد بالفعل من حيث الحجم والسعر حتي يعرف المستثمرون علي اتجاهات السوق .

أما الإفصاح فهو أعلاه المعلومات المالية وغير المالية من الشركات المقيدة بسوق بهدف مساعدة المستثمرين علي إتخاذالقرار ات بيع أو شراء ورقة مالية معينة وتقدير السعر المناسب للورقة المالية .

ويعد الإفصاح روح سوق الورقة المالية وربحاً أساسياً من أركان نجاحها وتطورها ويساهم و يساهم في تدعيم الثقة بين فئات المستثمرين .

التزام الشركات بقواعد الإفصاح والشفافية يمكن للمستثمر من اتخاذ القرار الاستثماري في بيع أو شراء أو الاحتفاظ بورقة ما .

فيتبقى أن تتوفر لديه معلومات التي يحتمل أن تؤثر علي القيمة السوقية لهذا الورقة ويجب أن تكون ويجب أن تكون هذا المعلومات صادقة وتتسم بالشفافية حتى لا يقع المستثمر في عملية من عمليات الغش أو الاحتيال أو خطا من الأخطاء التي تدفعه ألي إبرام صفقات قد تكون أعلاه درجة كبيرة من المخاطر خاصة إذا كان المستثمر يجهل أمور استثمار في سوق الأوراق المالية والمؤشرات الداخلية والخارجية الاقتصادية والسياسية وغيرها .

الاستثمار بالأسهم هو احد أنواع الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويرتبط تاريخياً بإنشاء شركات المساهمة العامة وتطويرها وتوسع نشاطها ونمو عددها.

يمكن تحديد الانطلاقة لهذا الاستثمار من أوروبا قبل سعيه ترون عندما طرحت شركات المساهمة إسهامها للحصول علي التمويل طويل الأجل بدلا من التمويل المصرفي الذي يتميز بالتكلفة المالية .

من أصعب الإشكاليات التي تواجهه المستثمر في الأسواق المالية عدم الواقية الأسعار الشراء من الشركات ونقصد بذلك التسعير الخاص بأسعار كثيرة من

الشركات المرابحة في السوق بمعني أكثر تحديدا زيادة السعر السوقي علي السعر الحقيقي له .

إن اختلاف السعر السوقي عن السعر الحقيقي للأسهم .

مشكلة البحث :

تمكن مشكلة البحث في الأتي :-

مدى استفادة المستثمر في الأسواق من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لإتخاذ قرارات بالبيع او الشراء وتحديد الأسعار في ظل تعدد المصطلحات المستخدمة في تداول الأسهم من قيمة إصدار وقيمة دفترية وقيمة سوقية إلي غير ذلك من المصطلحات .

انطلقت من هذا المشكلة يحاول الباحوث التجاؤب عن التساؤلات الأتي :-

أولاً :- ماهي المعاير والطرق المحاسبية المستخدمة من قبل التسعير للوصول الي هذا القيم ؟

ثانياً :- ماهو مدى استفادة المستثمر في السوق من المعلومات الموضح عنها في القوائم المالية ؟

ثالثاً :- ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة العامة علي تحديد هذه المعاير ؟

أهداف البحث :

1- التعرف علي استخدام المستثمرين للمعلومات المالية المفصح عنها بواسطة شركات المساهمة واسترشادهم بها لتحديد أسعار الأسهم بيعاً وشراء إلي أي يوثر مستوى الإفصاح المحاسبي علي تحديد أسعار خاصة للأسهم .

2- بيان التطبيق المحكم للمعايير الإفصاح المحاسبي أللازام شركات المساهمة به بمجرد إصدار المعيار المحاسبي في حد ذاته لأيضمن ممارسات المحاسبية تتصف بدرجة عالية من الجودة مألم يتبع ذلك كيان الفعالة والتفسيرات الكافية التي تساعد علي اتساق التطبيق المحاسبي للمعيار من فترة ألإ خرى ما مدي التزام شركات المساهمة العامة بالمعايير المحاسبية المعتمدة .

3- المساهمة في بناء نظام محاسبي متكامل يناسب العرض والقياس والإفصاح المحاسبي لحماية المستثمرين والمتعاملين في الإسواق المالية .

4- دراسة التزام شركات المساهمة بالإفصاح المحاسبي والأنظمة التي وضعتها هيئة السوق المالية لضمان سلامة وشفافية المعلومات المالية الصادرة من شركات المساهمة وتوقيت الإعلان عنها .

أهمية البحث :

يتمثل السبب الر ئيسي في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية في فعالية تلك المعلومات في اتخاذالقرارت الاستثمارية ، لان هذه القرار ات تعتمد علي التوقعات ومعرفة خطط الإدارة الوحدة الاقتصادية المستقبلية .

وقد ترتب علي هذا الأمر ز يادة الطلب علي تلك المعلومات المستقبلية من فئات عديدة من مستخدمي المعلومات المحاسبية .

بنا علي ما سبق فان أهمية البحث تتبع من محاولة عملية للتعرف علي موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية لإار ة الوحدة الاقتصادية ودراسته في إطار بيئة الاستثمار .

منهجية البحث :

لخدمة الهدف من البحث تم إتباع المناهج التالية :

المنهج الاستنباطي لصياغة الفرضيات

المنهج الاستقرائي لاختيار الفرضيات

المنهج الوصفي لا جرا الدراسات الميزانية

المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة

فرضيات البحث :

تسعي الدراسات إلي خيار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولي :

يساهم الإفصاح في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذالقرار ات الاستثمارية .

الفرضية الثانية :

توثر طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية .

الفرضية الثالثة :

الإفصاح في التقارير المالية المنشورةلأيفى بكافة المتطلبات متخذي القرار الاستثماري .

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث في الأتي

1- الحدود المكانية :

بنك فيصل الإسلامي السوداني

2- الحدود الزمانية :

الفترة 2017 م

مصادر أدوات جمع البيانات :

استخدم الباحث المصادر التالية :

1 – المصادر الثانوية :

وتتمثل في الكشف والمراجع والمصادر والمجلات العالمية والرسائل الجامعية ووسائل الانترنت.

المصادر الأولية :

وتتمثل في الإستبانه

هيكل البحث:

سوف يقسم هذا البحث إلي مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة .

المقدمة : وتشمل الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة :

الفصل الأول :

حيث يتم استعراض مفهوم وا إسس وأهمية وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال المبحث الأول . والمبحث الثاني أساليب ومستويات الإفصاح المحاسبي ، كما تطرق المبحث الثالث إلي الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية .

الفصل الثاني :

حيث يتم استعراض مفهوم ومراحل وأنواع القرارات وذلك من خلال المبحثين حيث يتناول المبحث الأول مفهوم ومراحل وأنواع القرارات وبطرقة المبحث الثاني إلي أنواع القرارات الاستثمارية .

الفصل الثالث :

حيث يتناول الدراسة الميدانية وذلك من خلال المبحثين حيث يتناول المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية والمبحث الثاني يتطرق إلى تحليل البيانات واختيار الفرضيات .

الخاتمة :

وتحتوي النتائج والتوصيات والمراجع والمصادر والملاحق

ثانياً

الدراسات السابقة:

دراسة مصطفى نجم الدين البشاري (2002م):

تمثلت مشكلة الدراسة في الأتي:

1. تطوير المعايير المعمول بهاء في سوق الخرطوم للأوراق المالية كي تكون أكثر كفاءة من أجل مساهمتها بصورة فعالة.
2. ضرورة تبني معايير مراجعة ومحاسبة متطورة تمكن من تنشيط كفاءة السوق.
3. إلزام جميع الشركات المنتمية للسوق بتطبيق المعايير المحاسبية وخاصة تلك التي تتعلق بالإفصاح ومعايير سوق المال.

إشتملت الدراسة على عدة فرضيات أهمها :

1. توفر معايير المحاسبة والمراجعة الدولية المعلومات التي تحقق أهداف المستثمرين في أسواق المال على المستوى الدولي.
2. تمثل معايير المحاسبة الدولية مستويات الأداء المحاسبي وفي ظل غياب هذه المعايير سوف تقوم المنشاة التي تتداول أوراقها المالية في سوق المال في كيفية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها قوائمها المالية.
3. تمثل معايير المراجعة الدولية والتي يعتمد عليها مراقب الحسابات في إدارة مهامه المهنية وإعداد القوائم المالية ، المراجعة وسيلة لتوفير المعلومات الصحيحة لسوق المال وهي تساهم في تطبيق كفاءة السوق.

خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها :

1- أن هناك عوامل تؤثر على قرار السياسة المحاسبية قبل التكاليف السياسية ، الحجم، كثافة رأس المال، درجة التركيز الصناعي

2- إن موضوع تطوير أصول مهنة المحاسبة مسألة ضرورية إن لم تكن حمية ، ولذلك للقابلة والتقدم والتطور السريع في المعلومات التي من شأنها إن تؤثر على القيمة السوقية للأوراق المالية.

3-سمات السوق الكفء تعكس الأسعار وسر عة المعلومات التي من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية للأوراق المالية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة السودانية لتنشيط كفاءة ألإستثمار في الأوراق المالية أما دراسته فقد تناولت أثر الإفصاح في كفاءة سوق الخرطوم للأوراق.[1]

<u>دراسة محمد عبد الله السعودي (2007م):</u>

تناولت الدراسة مدى إستفادة المستثمر في السوق المالي من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لإتخاذ قراره بيع أو شراء.

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد الأسعار في ظل تعدد المصطلحات المستخدمة عند تداول الأسهم من قيمة إصدار ، قيمة سوقية، قيمة دفترية إلى غير ذلك من المصطلحات.

هدفت الدراسة إلى مدى إستخدام المستثمرين للمعلومات المالية المفصح عنها بواسطة شركات المساهمة وا إسترشأدهم بهلتحديد أسعار الأسهم بيعاً وشراء ً وا إلى أي مدى يؤثر مستوى الإفصاح المحاسبي على تحديد أسعار خاطئة للأسهم.

[1] مصطفى نجم البشاري ، مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية كلية الدراسات العليا 2002م.

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

1.ضعف صورة كفاءة الإفصاح المحاسبي المعد بواسطة شركات المساهمة العامة.

2.إعفاء بعض المستثمرين على تسرب المعلومات المالية مما يعني خللاً في الإفصاح المحاسبي للشركات والشفافية والإلتزام بمعايير المحاسبية المعتمدة.

3.عدم وجود الوعي والمعرفة المحاسبية المالية أدى إلى إعتماد كثير من المتعلمين في السوق على أسباب ووسائل بعيدة عن القراءة السليمة للتقارير المالية المصدرة من الشركات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. الإفصاح عن المحاسبي المقيد بالمعايير المحاسبية المعتمدة يساعد الشركات والجهات المنظمة لتداول في إدراج الشركات للتداول العام.
2. إن الإفصاح المحاسبي عن طريق المعايير الملزمة من أهم الوسائل التي تساعد المستثمر على معرفة التقديرات للأسعار في سوق الأسهم .
3. إن القوانين والإجراءات التي شرعتها هيئة سوق المال والجهات المنظمة للسوق حققت سهولة الدخول والخروج من السوق ومكنت المستثمرين من إستثمار أموالهم في ظل قواعد ونظم قانونية حققت لهم العدالة.

كانت توصيات الدراسة كالأتي:

1.ضرورة أن تقوم هيئة سوق المال بمتابعة حالات إستقلال المعلومات لداخلية بشتى الطرق والأساليب الاقتصادية.

2.العمل على التوسع في الإفصاح يشمل كل من الإفصاح عن الموارد البشرية والمسئولية الاجتماعية في القوائم المالية حتى تكون المعلومات التي تنتجها القوائم المالية ذات النفع العام.

3.دعم البنية الأساسية للسوق من خلال إعداد كافة اللوائح التنفيذية للسوق سعياً إلى تحقيق جميع الأهداف.

ركزت هذه الدراسة على أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم أما دراسة الباحثون فقد تناولت الإفصاح المحاسبي من جانب أثره في تنشيط كفاءة الأسواق عموماً .[1]

<u>دراسة محمد ياسين عثمان زياد(2007م):</u>

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. هل هنالك مخاطر في الائتمان المصرفي؟
2. هل تلعب القوائم المالية تحديداً في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي؟

أما أهداف الدراسة فكانت كالأتي:

1. التعرف على مخرجات النظام المحاسبي من حيث درجة الإفصاح عنها.
2. وضع الخطط و أولويات الكفيلة ، التي تمكن من التنبؤ بمخاطر الائتمان
3. المصرفي أما الفروض الخاصة بهذه الدراسة فهي:

[1] محمد عبد الله السعودي ، أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويلغير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات 2007م.

توجد مخاطر في الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة يوفر مؤشرات تخفيف مخاطر الائتمان جاءت نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. معايير المحاسبة الدولية لها دور فعال للإلتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية الجوهرية بالقوائم المالية.
2. التركيز على الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية يساعد على قياس درجة المخاطر بالمنشأة.
3. التحليل المالي للقوائم المالية يوفر مؤشراً مفيداً في إتخاذ قرارات منع الائتمان المصرفي.

خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

1. ضرورة وجود وحدة خاصة بالبنك للعمل على إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.
2. ضرورة تنشيط البنك في تطوير الأدوات والطرق الملائمة لتفادي مخاطر الائتمان.
3. ضرورة التركيز على الإفصاح المحاسبي المتعدد بالرغم من إرتفاع تكاليفه.

تناولت هذه الدراسة مساهمة بنك الاستثمار المالي في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية أما دراسة الباحثون فركزت على أثر الإفصاح المحاسبي في تنشيط كفاءة الاستثمار للأوراق المالية.[1]

[1] محمد يايسن عثمان زياد، مساهمة بنك الإستثمار المالي في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل، غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا 2007م.

دراسة بابكر ابراهيم الصديق (2000م):[2]

تناولت الدراسة موضوع معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات والمصارف المالية والإسلامية مؤكداً على أن عدم إتخاذ معايير محددة تأخذ بهاء المصارف الإسلامية له أثر سلبي على الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية للمصارف الإسلامية التي تنشر للكافة التي تقرها الجهات الرقابية ذات العلاقة ، وأيضاً تطرقت الدراسة لمتطلبات الرقابة الصادرة من الأجهزة المتخصصة التي تكون أكثر تفصيلاً وموجهة لأغراض معينة.

عرف الكاتب بنود معايير العرض والإفصاح بصورة مفصلة والملاحق والملأحق ذات الصلة بالمعيار وكذلك ر كز على قائمة التدفقات النقدية باعتبارها قائمة حديثة ومهمة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة كهدف أساسي وكهدف ثانوي ، تزويدهم بمعلومات على أساس نقدي بالنسبة للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشاة ، توصلت الدراسة إلى أن معيار العرض والإفصاح العام والصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) يولي عناية بالإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية وكيفية عرضها سواء كان ذلك ضمن القائمة المالية او بملاحظات مرفقة مع القوائم المالية كما أن ذلك يلتقي بالمعايير الدولية البريطانية والأمريكية .

أوصى الكاتب بضرورة تبني المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية (الخرطوم) مهمة تدريب الطلاب والمحاسبين على كيفية تطبيق المعيار بصورة علمية.

---

[2] بابكر ابراهيم الصديق ، مدى تطبيق معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، مجلة مصرفية مالية ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، امانة البحوث والتوثيق الخرطوم ، السودان، العدد الرابع، ديسمبر 2000م.

يرى الباحثون أن هذه الدراسة ركزت على مدى تطبيق معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وهذه الدراسة لها علاقة بدراسته من حيث إهتمامها بمعيار العرض والإفصاح.

الفصل الأول

الإطار النظري الإفصاح المحاسبي:-

المبحث لأول :مفهوم و أهمية و أهداف و أنواع الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: أساليب ومستويات الإفصاح المحاسبي

المبحث الثالث: معايير ومعوقات الإفصاح المحاسبي .

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي

للمفهوم الإفصاح لمحاسبي دورا مهما جدا في نظرية المحاسبة أو في الممارسات المحاسبية وزادت أهمية الإفصاح المحاسبي نظرا لاهتمام العديد من الجمعيات المهنية والمستخدمين للقوائم المالي بهذا الأمر [1]

وتختلف وجهات النظر لمفهوم الإفصاح المحاسبي باختلاف مصالح الأطراف ذات الصلة بالمعلومة المحاسبية في التقارير المالية الفئات المستخدمة للقوائم المالية

عرف الإفصاح : بأنه عملية تتصل المنشاة من خلال بالعالم الخارجي ومفهوم الإفصاح المحاسبي على جانب كبير من الأهمية من الناحية النظرية والتطبيقية على حد سواء ومن النادر وجود كلمة الإفصاح المحاسبي بمفردها غالبا ما تقترن بألفاظ وصفات أخرى كمعدل الإفصاح الكامل والإفصاح العادل والإفصاح الملائم ، ويرى مورس مونيز أن مفهوم الإفصاح المحاسبي يمكن مناقشته في ضوء الإجابة على الأسئلة التالية : [1]

- ما الذي سحي الإفصاح عنه
- لمن يتم الإفصاح ؟
- كيف يتم الإفصاح

وكما عرف الإفصاح المحاسبي بأنه إظهار المعلومات في التقارير المالية المساعدة بعض الأطراف في اتخاذ القرارات المختلفة بالإضافة لتوفير عنصر المراقبة على نشاط المشروع من قبل المالكين خصوصا في شركات المساهمة مما يستوجب ان

---

[1] د. محمد عطية مطر واخرون، نظرةي المحاسبة واقتصغاديات المعلومات ، عمان دار حسين للنشر والتوزيع ، 1996م ، ص 36

[1] د. محمد فداء الدين بهجت ، د عبدالله قسم ، الاثر المتوقع بمعايير العرض والافصاح العام على مستوى الافصاح في القوائم المالية ، مجلة العلوم الادارية ، للعدد الاول الرياض ، 1410هـ ، 1996م

تكون البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية واضحة ومفهومة لكل لكل لأطراف التي تسعى للاستفادة منها [1]

يرى الباحث من هذا التعريف أن هدف الإفصح المحاسبي لهو مراقبة المشرو ع من قبل المالكين ، مما يتطلب أن تكون البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية صحيحة ودقيقة

كما عرف الإفصاح : بأنه مصطلح يقصد بهاء أن المعلومات المقدمة يجب أن تتضمن أو تحتوي لكل ما يحتاجه مستخدمو المعلومات المحاسبية حتى يصلوا إلى استنتاجات بحيث لا يتم تجاه أي معلومة جوهرية [1].

يأضاً عرف الإفصاح المحاسبي بأنه : الكشف عن البيانات المالية الخاصة بالتقرير السنوي ، كقائمة الدخل الميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى : [1]

1- خطاب مجلس الإدارة الذي يشمل على الإحداث التي تؤثر على مستقبل المنشاة
2- وصف السلع و الخدمات التي تبيعها المنشاة والأسواق التي توزع فيها السلع والخدمات والتسهيلات التي تقدمها الشركات المنافسة
3- وصف مختصر للعمليات التي تمت في الماضي
4- السياسات المحاسبية المتبعة
5- الملاحظات أسفل القوائم المالية

[1] مامون توفيق حمدان ، ود حسين القاضي ، نظرية المحاسبة (دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، (1994-1995) ص 1999
[1] عبدالله احمد كه حسين ، اثر الافصاح المحسابي في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، طبعة ام درنات الاسلامية ، كلية الدراسات العلاي ، 1999م

يرى البعض أن الإفصاح يشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات مما يجعل القرارات السياسية معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب وجعلها ظاهرة واضحة [1]

كما عرف الإفصاح الشامل بأنه : الذي يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي [1]

أيضاُ **عرف الإفصاح العام بأنه :** ضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الضروري اللازمة لإعطاء القارئ صورة صحيحة وواضحة لنتيجة أعمال المشروع ومركز المالي. [1]

ويعرف الإفصاح لغوياً واشتق من الفصاحة فيقال كلام فصيح إي بليغ وطلق وأفصح عن أشي فإصاحاً إذا بينه وكشفه والفصيح هو صاحب البيان والمنطق والذي يميز جيد الكلام من ردي الكلام وكلام فصيح يقصد به كلام سليم وواضح يدرك السمع حسنه والفعل دقته[1]

فقد حدد في قوله تعالى (وأخي هرون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي ردءا يصدقني إني أخاف إن يكذبون) [1] :

مفهوم الإفصاح في ألاصطلاح المحاسبي :

وقد تعددت مفاهيم الإفصاح في الفكر المحاسبي كما تعددت الدراسات التي تناولت تعريف الإفصاح وكل نفي النهاية لا يوجد تعريف متفق عليه نظرا لوجود عوامل مختلفة تؤثر على الإفصاح من بيئة لأخرى ومن مجتمع لأخر ويرفق الإفصاح بأنه

---

[1] د. امين السيد لطفي ، نظرية المحسابة في منظور التوافق الدولي ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر والطباعة ، 2005م ، ص 22

[1] محمد معمر ابراهيم ، دور الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائ مالمالية ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2007م

[1] د. حلمي محمود نمر ، نظرية الحمحاسبة المالية (القاهرة – دار النهضة العربية للنشر ، 1997م

[1] العبيد معمر البدوي واخرون، معجم اسماء العرب ، عمان ، مكتبة عمان 1991م

[1] سورة القصص ، الاية (34)

الطريقة التي يتم بهاء عرض البنود المختلفة في القوائم المالية كما يوفق بهاء من بيانات ، إن ما يطلبه المعيار الدولي رقم (1) يعتبر الأدنى من المعلومات التي يجب توافرها وتساعد على جعل القوائم المالي واضحة وتوفر للمستخدمين هذه القوائم معلومات إضافية تساعدهم على فهم القوائم المالية وتمكنهم على ذلك من اتخاذ القرارات المناسبة . [1]

ويلاحظ من خلال المفاهيم السابقة للإفصاح المحاسبي نلها ركزت على أهمية توصيل المعلومات للمستفيدين منها بصورة تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشاة دون تضليل وا ٍمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات كما إنها شارات إلى ضرورة تضمن القوائم التقارير المالية والمعلومات الضور ية والهامة

أهمية الإفصاح المحاسبي :

تنبع أهمية الإفصاح المحاسبة بالنسبـلمستخدمي القرار ات الاقتصادية في الوحدة الاقتصادية من خلال الأتي :

1- يساعد الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين

2- يساعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية

3- الاعتماد على المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية.

[1] عثمان عبده حسن ، الافصاح العام واهميته لمستخدمي القوائ المالية ، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين ، 2002م

4- يساعد الإفصاح المحاسبي في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.

5- تساعد معلومات القوائم المالية على بيان جهود الإدارة في مجال خلقه إلى بيان اثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال [1]

6- يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم المعلومات الهامة ذات الصلة بالاثر المالي و الاستثماري للجهات المختلفة ذات العلاقة بين الوحدة الاقتصادية

7-خدمة وا ٍمداد المستخدمين في التقارير بالمعلومات المقارن وذلك بهدف تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق دخل

8- الاعتماد على المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية في إعداد التنبؤات المالية يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية

9- تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المعية والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ

10- تساعد لقوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بالأنشطة الاستثمارية من وحدة اقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف والتي تشكل ذات الأهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة المجتمعية التي تتواجد فيها

مما تقدم من تناول الأهمية ألإفصاح المحاسبي يلاحظ أن أهمية الإفصاح المحاسبي تنبع من خلال دوره الأساس الذي يؤديه في توفير المعلومات المحاسبية بصورة تلبي احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية حيث انه يوفر معلومات

---

[1] د. د عادل رق ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحوكمة والتدقيق في ظل المعايير الدولية ، ملتقى العربي القاهرة ،مصر العربية ، 2 سبتمبر 2007م ،ص 220

محاسبية عن البيانات المالية تساعدهفي ترشيد القرارات الاستثمارية

أهداف الإفصاح المحاسبي :

يعتبر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية الخاصة بأي وحدة اقتصادية احد الوظائف الرئيسية للمحاسبة المالية حيث يهدف إلى توفير المعلومات التي تساعد الأطراف الخارجة عن الوحدة الاقتصادية وأيضاً من أهداف الإفصاح المحاسبي ما يلي :

1- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة

2- يجب أن تشمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشاة ذات العائد الحقيق المجزي الأمر الذي يترتب عليه توزيع امثل للموارد الاقتصادية المحدودة.

3- إزالة الغموض وتجنب التضليل لعرض المعلومات المحاسبية

4-إن احتياجات المستخدمين الخارجية للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.

ومما سبق يلاحظ أن هدف الإفصاح هو إمداد مستخدمي القوائم المالية بكم من المعلومات المالية المطلوبة وبالنوعية المرغوبة من المعلومات في التوقيت المناسب لهم من خلال نشرها وإتاحتها للجميع لتمكينهم .

أنواع الإفصاح المحاسبي

ينقسم الإفصاح المحاسبي إلى قسمين :

1- **الإفصاح الوقائي:** إن هذا النوع من الإفصاح يهدف إلي حماية المجتمع المالي وبالأخص المستثمر العادي الذي له مقدرة محددة على استخدام المعلومات الحسابية لذا فان المعلومات المحاسبية يجب إن تكون على اعلي درجة من الموضوعية حتى لو ترتب على ذلك استبعاد المعلومات التي قد تكون ملائمة .

2) **الإفصاح التثقيفي** : أن هذه الاتجاه الإفصاح لعكس الاهتمام بما يهدف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية بخاصة الملائمة باعتبارها أحدى الخصائص النوعي للمعلومات المحاسبية لذلك أصبح المستخدمون يطالبون بالإفصاح عند المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات

أما من ناحية القدر الملائم من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها يتطلب ذلك تحديد صفة الإفصاح والذي يتراوح بين الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح العادل حيث إن :

الإفصاح الكامل : يشير إلى مدى شمول القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات عائد محسوس على القارئ

الإفصاح العادل: يشير إلى الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات الوارد بالقوائم المالية

ومما سبق يتضح إن الإفصاح الوقائي يفترض أن المستثمر ذا قدرات محدود ف باستخدام المعلومات والتقارير المالية الواردة بالقوائم المالية بحيث يكتفي بأنها تكون على قدر من الموضوعية تجعل القوائم المالية غير مضللة أما الإفصاح التثقيفي

يفترض أن المستثمر ذو خبرة ودراية على فهم واستخدام المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتحليلها للمفاضلة بين الاستثمارات

أما بالنسبة للإفصاح الكامل والكافي والعادل والملائم هي بالرغم من اختلاف المفاهيم إلا إنها لا تتعارض مع بعضها البعض وإنما هي صفات يجب أن يتصف بهاء الإفصاح المحاسبي ويجب التوازن بين هذه : بين هذه المفاهيم الثلاثة بحيث تستخدم بشكل مناسب تجدر كافة مستخدمي القوائم المالية

فالإفصاح الكامل لا يعني الإفصاح التفصيلي للمعلومات وإنما يمنح بالقدر الذي يغطي كافة احتياجات المستخدمين والإفصاح الكافي يعني الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها والإفصاح العادل يعني الوازن بين احتياجات المستخدمين . [1]

[1] د. خادل الطيب ، الافصاح الحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل المعيار المحاسبي رقم (1) (الاردنا ، مجلة جامعة دمشق العدد الثاني / 2002م

المبحث الثاني :

أساليب ومستويات الإفصاح المحاسبي

أولاً : أساليب الإفصاح المحاسبي :

يفترض احد الباحثين بان البدائل المختلفة عند أساليب وطرق عر ض المعلومات مضللة ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم تلك المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية .

وفي هذا الإطار كشفت دراسة أجريت عام 1964 على التقارير النوعية للشر كات المساهمة بقصد الوقوف على مدى قابليتها للقراءات والفهم من مستخدمي التقارير والبيانات المالية . بمعنى أن القدرة على قراء هذه التقارير وفهم مضمونها يتطلب قدرا كبيرا من المها ات والخبرة كما كشفت عن النتيجة نفسها دراسة مماثل إجريت عام 1974م على ملاحظة الحسابات لذا من المهم جدا توفير الإفصاح المحاسبي[1]

يرى معدو التقارير أن دعم عرض المعلومات في مكنا يصعب الاهتداء إليه وقد ضرب احد الباحثين مثلا على ذلك بما قامت به إحدى الشركات الأمريكية المساهمة عندما تعمدت دفن معلومات مهمة تتمثل في إيضاح يبين بأنها كانت قد حققت الجانب الأكبر من أرباحها السنوية وقد هدفت من ذلك إلى إخفاء حقيقة كون عملياتها المحلية غير مربحة .

---

[1] د. خالد ، الافصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل المعيار المحاسبي رقم (1) الاردن ، مجلة جامعة دمشق العدد الثاني 2002م

عموما جرى العرف على أن يتم الإفصاح المعلومات ذات ألاثار المهمة في القرارات المستخدمة في الاستثمارات في حين الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل أما في ملاحظات أو الإيضاحات المرفقة

بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة للحق بهاء كما يتطلب ألأمر في بعض الأحيان الإفصاح ع المعلومات الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أمان متعددة في القدرات الاستثمارية .

ثانيا : مستويات الإفصاح :

1- المستوى المثالي للإفصاح :

هذه المستوى لا يمكن توفيره من ناحية واقعية وذلك لعدة أسبلب لعل أهمها على قول احد الباحثين هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة المتعددة للقرارات التي تعد المعلومات المحاسبية بمثابة المدخلأت لها وكذلك لعدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من معلومات محاسبية:

هذا إضافة إلى أن التعاون الكبير الحاد في استجابة متخزي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي التي تكون محددا له قيمة في كثير من الأحيان محل تساؤل بسبب حقيقة خضو ع هذه النظم العديد من القيود والمحررات الموضوعة عليها من خلال مجموعة من الفروض والأعراق المحاسبية التي تحكم أساليب جمع مخرجات هذه النظم وقياسها.

شروط المستوى المثالي :

1- أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل

2- أن تكون ألأرقام المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية

3- أن يكون عرض القوائم المالية متوافقة مع رغبات ألإطراف ذات الكيفية والوقت المناسب [1]

22) المستوى المتاح (الممكن) من الإفصاح :

يربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب بمعيار الإفصاح الممكن أو المتاح . وان معطيات عرض المعلومات والتقارير في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تعطي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب وعنصر الإفصاح المقصود هنا على حلة وثيقة بشكل القوائم المالية ومحتواها بالمحطات المستخدمة فيها ، وأيضا بالملاحظات المرفقة بهاء وبمدى ما فيها عن تفاصيل وذلك بكيفية تجعل تلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم المالية . وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث إحداث هامة أو نتائج معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم أعداها فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية وان الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها لفي صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية [1]

شروط المستوى:

1. تحديد المبادي والأصول المستخدمة
2. تحديد السياسات الإدارية تحديدا تاما
3. تحديد لوائح الإشراف والرقابة وأدلة التدقيق

---

[1] د . محمد عطية مطر واخرون ، نظرية المحالسبة واقتصاديات المعلومات (عمان دار حسين للنشر (1996م) ص 37

[1] د ، سالم محمد عبود ، الازمة المالية العامة بين مبدا الافصاح والشفافية (العراق بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث (عمان) 2009م ، ص 43.

ثالثا : مقومات الإفصاح

هناك عدد منة المقومات التي يعتمد عليها الإفصاح المحاسبي أهمها :

1- تحديد الفئة المستخدمة للمعلومات

أي تحديد الفئة المستخدمة للمعلومات سوق يساعدها في تحديد الخواص التي يجب تواترها تلك المعلومات من نظر تلك الجهة سواء من حيث الشكل او المضمون وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات التي يعدها معدو التقارير المالية وهذا ما يجعلهم أمام خيارين هما:

(أ)إعداد التقارير الواحد وفق نماذج تمتد حسب احتياجات الفئات التي تستخدم التقرير
(ب)إصدار تقرير مالي واحد ولكنه متعدد الأغراض يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين

2- تحديد الغرض من المعلومات :

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساس هو ما يعرف بخاصية الملائمة وقد عرفت الملائمة بأنها استفادة المستخدم من المعلومة وقدرته على التنبؤ وكذلك ارتباطها بالغرض الذي اوجد ته من اجله وقبل تحديد ما إذا كانت المعلومات ملائمة لمستخدم أخر ولغض أخر

3-تحديد كبيعة المعلومات التي تجعل الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لا الوقت الحالي في القوائم المالية التقليدية والتي تشكل : قائمة المركز المالي قائمة الدخل ؟ ،قائمة الأرباح المحتجزة قائمة التعبيرات في المركز المالي

هذا بالإضافة إلى معلومات أساسي تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية ويتم إعداد القوائم المالية حاليا وفق مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل الإفصاح المحاسبي المالي كمبدة تكلفة تاريخية كأساس لإثبات وتقييم ألإصول وهذا ما يجعل المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات عرضة للشك والتساؤل ومن المفاهيم الأخرى مفهوم النسبية حيث يعرض على المحاسب والتساؤل ومن المفاهيم الأخرى مفهوم النسبية حيث يعرض على المحاسب لدى إعداده للقوائم المالية ومع بنود هذه القوائم وفق عدة معايير أهمها معايير الحجم النسبي مما يقد و إلى بعض الأحيان إلى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمين البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي . [1]

رابعا : متطلبات البيانات والإفصاح ومشتملة:

1- السياسات المحاسبية :

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشاة إلى أخرى فالمبادئ المحاسبية ألمعر ف عليها تتضمن أساسيات وطرق محاسبة مختلفة وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بانه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة

أو مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية وليست هنالك مجموعة ة معينة من السياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع اليها ، ومن ثم فان استخدام ما هو متاح من السياسات المختلفة قد يعبر عن قوائم مالية.[1]

2- ألأطراف والصفقات الهامة:

[1] د. سالم محمد عبود ، مرجع سابق ، ص 46
[1] د.سالم محمد عبود ، مرجع سابق ، ص 47

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة القوائم المالية على وصف للفئات المبرمة بين المنشات والأطراف ألأخرى وكذلك العلاقات بين المنشات وأطراف خارجية أخري مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة .

3- تغطي القوائم المالية فترة محددة : من القترة ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفتة المالية بعدة شهور وتسمي الفترة بين نهاية الفترة وتشر القوائم المالية اللاحقة وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالي التي تم عدادها فإذا كانت منعكسة على القوائم المالية فان الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية

4- الشكوك حول استمرار المنشاة :

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمارة المنشاة أو أنه في ظل غياب وتوقعات بفشل المشروع و عدم استمرارية فاه يفترض انه المشروع مستمر إلى مالا نهاية وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية تفيد بإمكانية عدم استمرار المشو ع وان هناك شكوكاً حول استمرار المشروع عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.[1]

5- الالتزامات المحتملة :

تتمثل عادة بالالتزامات يخيط بهاء الكثير من عدم التأكد بحدوثها وتظهر عادة نتيحة القضايا المدفوعة ضد المنشاة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عن تسوية النزاع ، وفي بعض الحالات يتأكد فيها بعض هذه

[1] مرعي عبداحي ومحمد سمير الصبان ، اصول القياس والاتصال المحاسبي ، بيروت ،دار النهضة العربية ، 1988م ص 77

الالتزامات فأنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة ألأقل تأكيداً في ملاحظات القوائم المالية ،

والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها في القوائم المالية [1]

[1] مرعي عبدالحي ومحمد سمير الصبان ، مرجع سابق ؛ 78

المبحث الثالث :

معايير ومعوقات الإفصاح المحاسبي

أولاً : **معاير الإفصاح** :

يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية سليمة وغير مضللة ويجب أن تكون مستوفية للشوط والمعاير التي تجعلها صالحة للاستخدام ومن اهم هذه المعايير ما يلي:

1. الملائمة: المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والتقارير يحب أن تكون ملائمة لاتخاذ القرارات بحيث تؤدي هذه المعلومات إلي تحسين قدرة متخذ القرار علي التنبؤ بالنتائج في المستقبل أو أن تؤدي إلى تعزي أو تصحيح توقعات المالي ومن يستلزم الأر ضرورة عرض هذه القوائم والتقار ير بالطريقة التي تكون فيها المعلومات قابلة للفهم من جانب مستخدميها وان توفر في الوقت المناسب قبل تفقد هذه المعلومات أهميتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار .[1]
2. الثقة : من أهم خواص المعلومات الواردة في القوائم المالية خاصية الثقة أي بمعني أن المعلومات الواردة في القوائم المالية خاصية الثقة أي بمعنى أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تعبر فعلا عن الأحداث والظواهر التي أوجدت من اجلها وهذه الخاصية تلتزم عدم التحيز في القياس وكذلك عدم التحي في عملية القياس تتطلب أن تكون المعلومات الواردة على اكبر قدر من الاكتمال بمعنى أن تعبر المعلومات عند إعدادها عن كل الظواهر التي من شانها أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار

[1] د.عصام محمد متولي ،تطور التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط سو الخرطوم للاوراق المالية (جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الدراسات التجارية ، مقالة في مجلة العلوم الادارية البحثية ، العدد الاول ، ديسمبر 2001م ، ص 136

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الاكتمال المطلق غير ممكن ن نظيرا لان التقارير ما هي الاموذج لتمثيل و اقع الوحدة المحاسبية ومن ناحية أخرى هنالك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمة من وجوب دراسة جدوى المعلومات قبل قياسها والإفصاح عنها .

3-الثبات

أن الثبات في إعداد القوائم المالية يعني الاستمرار في تطبيق الأساليب والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى ما لم تكن هنالك تغيرات جوهرية تدعوا إلى اجراء تغير في هذه السياسات وتتطلب خاصية الثبت ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها من فتر إلى إخرى مأم تكن هنالك تغيرات جوهرية تدعوا الى اجزاء تغير في هذه السياسات وتتطلب خاصية الثبات ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية ، كما تستلزم ضرورة الإفصاح عن أي تغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وتعد خاصية الثبات متداخلة مع خاصيتي الملامة والموثوقة في المقرنات وذلك بعدم توفير مقاييس مطلقة لتقييم الأداء وهذا بألإضافه المعايير المحاسبي الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين(17) والخاصة بالإفصاح المحاسبي ومن اهمها :[1]

المعيار المحاسبي الدولي الأول : وعرض البيانات المالية :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس عرض البيانات المالية ذات الغرض العام بما يضمن إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاص بالمنشاة للفترات السابقة ومع البيانات الخاصة بالمنشات الأخرى .

ويتطلب العرض العادل ما يلي :

1- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة

[1] عصام الدين محمد متولي ، مرجع سابق ، ص 37

تقديم المعلومات بطريقة مناسبة وموثوقه وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها

تقديم اق احات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية كافية لتمكين المستخدمين من فهم تاثير عليات أو أحداث معينة في المركز المالي والأداء المالي للمنشاة

المعيار المحاسبي الدولي الثاني البضاعة :

ينطبق هذا المعيار علي البيانات المالية المعدة وفقا لنظام التكلفة التاريخية وقد اوجب هذا المعيار الإفصاح عن العمليات الأتيه :

*السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم البضاعة

*القيمة الإجمالية للبضاعة وقيمة المجاميع الفرعية

*أي مخصصات متعلقة بالبضاعة

*أي إلغاء لمخصصات في فترات سابقة يتم الاعتراف بهاء كمدخل في هذه الفترة

المعيار المحاسبي الدولي الرابع : محاسبة الاندثار :

ينطبق هذا المعيار على الأصول القابلة للانجاز وفيه اوجب الإفصاح عن الأتي :

*طرق الاندثار المستخدمة

*العمر الإنتاجي أو معدلات الاستهلاك المستخدمة

*مبلغ الاندثار المحمل للفترة

*المبلغ الإجمالي للموجودات القابلة للاندثار ومخصص الاندثار المتراكم الذي يخصها

المعيار المحاسبي الدولي الثامن :صافي ربح او خسارة الفترة :

بتطبيق هذا المعيار على عض ربح أو خسارة الأنشطة العادية التي تمارسها المنشاة كجزء من أعمالها وأنشطتها الأساسية ، الغير عادية في قائمة الدخل وقد اوجب هذا المعيار الإفصاح عن أي بند غير عادي بشكل منفصل .

المعيار المحاسبي الدولي التاسع تكاليف البحث والتطوير :

يعرف البحث بأنه التعدي للحصول على معرفة وا إدراك جيد ويعرف التطوير بأنه تطبيق نتائج البحث على تصميم مواد أو خدمات أو أنظمة جديدة وقد اوجب هذا المعاير الإفصاح عن تكاليف البحث والتطوير كالاتي : [1]

*السياسة المحسابية المتبعة

*المبلغ المعترف به كمعروف

*طرق الاطفاء المستخدمة ونسبتها

المعيار المحاسبي الدولي العاشر : الإمور الطارئة والأحداث الملاحظة لتاريخ اعداد المركز المالي وفيه يجب الإفصاح عن الأتي :

*طبيعة الحدث

*تقدير الاثر المالي للحدث أو إفادة بعدم إمكانية التوصيل إلى هذا التقرير

*يجب الاعتراف بالخسارة كمصروف إذاكان من المحتمل حدوثها وا إمكان تقديها

*يجب عدم الاعتراف بالمكسب ولكن يجب الإفصاح عن ذلك المكسب إذا تحقق وتقديرها ممكنا

المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر : ضرائب الدخل

وفيه يجب الإفصاح بشكل مفصل عن مكونات الضريبة وكذلك الضرائب المتصلة

[1] غازي عبدالعزيز الباني ، الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة بغداد ، كلية الدراسات العليا ، ورقة عملية مقدمة الى الشركات المتداولة في البوروصة العراقية ، 2006م /ص35

المعيار المحاسبي الدولي الخامس عشر المعلومات التي تعكس أثار التغير في ألاسعار

وفيه يجب الإفصاح عن مبالغ التعديلات في بنود المركز المالي والاثار المنعكسة من التعديلات [1]

المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر : الممتلكات والمنشات والمعدات : وفيه يجب الإفصاح عن ألاتى :

1- أساس القيمة المستخدمة في تحديد كلفة الاصل

2- ألأعمال الإنتاجية ومعدلات الاندثار

3- إجمال قيمة الأصل والإهلاك المتراكم في بداية الفترة ونهايتها

4- حركة الإضافات والاستبعاد خلال الفتة

5- الإصول المدهونة

6-السياسة المحاسبية لإعادة التأهيل

7-المشاريع تحت التنفيذ

المعيار المحاسبي الدولي العشرون : محاسبة المنح الحكومية و الافصاح عند المساعدات الحكومية فيه يتم عرض الحكومة بالمركز المالي أما بتضمينها كدخل مؤجل وأ بتنز يل مبلغ المنحة من قيمة الموجودا

ويوجب هذا المعيار الإفصاح كما ياتي:

*السياسات المتبعة المحاسبة المتبعة للمنح الحكومية

*أساليب العرض المتبعة في القوائم المالية

[1] فضالة ابوالفتوح ،المحاسبة الدولية / مصر الدار العليمة للطباعة والنشر ،1996 ص 189

*طبيعة ومحتوى المنح المذكورةبالقو ائم المالية

*ذكر انه مساعدات حكومية ولاية إغراض استخدمت

*أي شروط مقترنة بتطبيق هذه المساعدات

المعيار الدولي الحادي والعشرون: المعيار المحاسبي الدليل الحادي والعشرون أ ثناء التعبير في صف العملات الأجنبية وفيه يجب الإفصاح عن الأتي:

أ/ فروقأت الأسعار التي يتم تصنيفها في صافي الخسارة للفترة
ب/ فروقات أسعار الصرف المصنفة كبند من بنود حقوق الملكية وتسوية ذلك في بداية الفترة ونهايتها
ج/ سبب استخدام عملة تختلف عن عملة البلد التي تقييم فيه المنشاة
المعيار المحاسبي الدولي الرابع والعشرون : الإفصاح منذ الأطراف ذات العلاقة تعد الأطراف ذات العلاقة إذا كانت احدهاقادر على التحكم بالطرف الأخر أو ممار سة تأثير ذات العلاقة عند وجود التحكم بغض النظر عما إذا كانت هناك عمليات بين الأطراف أم لا . وفي حالة وجد معاملات مع ذوي العلاقة فيجب الإفصاح عن المعاملات المتبادلة مبينا فيها طبيعتها وعناصرها وأنواعها

المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرين :

القوائم المالية الموحدة تبين :

1- قائمة بالمنشاة التابعة الهامة التي تو ح في القوائم المالية الموحدة تبين.
الأسهم بلد التسجيل ، نسبة حق الملكية ، أو التصويت المحتفظ بهاء إذا كانت مختلفتين.
2- طبيعة العلاقة بين المنشاة الأم والتابعة

المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون :

الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة : وفيه اوجب المعيار الإفصاح عن كل بند من بنود المصروفات وكذلك كل بند من بنود الإيرادات وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك كما يجب على البنك أن يفصح عن القيمة العادلة لجميع المجموعات الأربعة الاتية :

1- القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعمال المنشات
2- الاستثمارات المختلفة بهاء لتاريخ الاستحقاق
3- الموجودات المالية المحتفظ بهاء لأغراض المتاجرة
4- الموجودات المالية المحتفظ بهاء لأغراض البيع

المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون : الأدوات المالية الإفصاح والعرض يطبق هذا المعيار عندعرض المعلومات الخاص بكافة أنواع الأدوات المالية

وتعرف ألاداة المالية بأنها أي عقد يحدث أصلاً لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع أخر .

أن الهدف من الإفصاحات المطلوبة وفقا لهذا المعيار هـ توفير معلومات من شانها تحسين فهم الأدوات المالية نحو لميزانية العمومية والمساعدة في تقرير مبالغ ودرجة التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بتلك الأدوات مقومات الإفصاح في الواقع العلمي .

أن تطبيق الإفصاح المحاسبي في الواقع العلمي مجابه بعد قيود وتحديات لذلك لا يمكن أن نقول حتى أن هناك شركة أو وحدة اقتصادية يمكنها أن تمارس الإفصاح المحاسبي بشكلكامل وذلك بسبب عدة اعتبارات من أهمها :

* **التكلفة الإضافية لإصدار المعلومات :** هنالك عادة تكاليف كبيرة فترتب عل توفير معلومات دقيقة قد تتحملها المنشاة كما أن مزيد من الإفصاح مع عدم وجود حدود او سقف له سوف يؤدي إلي نزف الأموال وربما تتكبد المنشاة تكاليف اكبر من طاقتها ومن ث ملا بد من إيجاد توافق بين التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها وبين الحاجة إلي الإفصاح عن المعلومات إلى مختلف الأطراف

* **إن المزيد من الإفصاح :** يعني وضع عمليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية أمام العامة وكل ألاطراف ومن ضمن هذه الإطراف المنافسون الذي سوف يتعمدون الاستفادة منها الا ضرار بالمشروع أو التأثير على مركزه التنفسي كما قد تسمى وتخل بالملكية الفكرية أو أسرار المنشاة

* **أن الإفصاح عن البيانات ذات التأثيرات** الاجتماعية أو الاقتصادية و البئية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة واضطرابات إذا تم الإعلان عنها في أوقات غير مناسبة

مما يجدر ذكره أن هنالك علاقة وثيقة ما بين معوقات الإفصاح ومستوى الشفافية في الدول النامية فنجد أن اغلب بعضها ومازال بعضها مستخدما في كيان الحزب الواحد وسيطرته على جميع تقاليد الدولة من سياسة واقتصاد وتعليم ...الخ

فالدول النامية غالباً تتصف بالفساد والمحسوبية والجهل بطبيعة وفائدة المعلومة المحاسبية لذلك نجد إنها كثير من المشاريع لاتستند على وقائع واضحة وملموسة بل إلى تقديرات راجعة بالأساس إلى المصلحة الشخصية .

الفصل الثاني

المبحث الاول : مفهوم ومراحل وانواع القرارات

المبحث الثاني : أنواع القرارات الاستثمارية

: المبحث الأول:

مفهوم ومراحل وانواع القرارات

مفهوم القرار :

القرار لغة : مشتق من (الغر) واصل معناه الحصول على ما نريد وهو التمكن ، فيقال قدر في المكان ، أي قدر به وتمكن فيه .

القرار اصطلاحاً : وهو عبارة عن اختيار مبنى بين بدائل معينة وقد يكون الاختيار دائماً بين الخطاء والصواب .

يرى الباحثون أن القرار الذي نتحدث عنه هو كيف تختار الأمثل والأفضل ليكون له الأثر النافع والمفيد في المدى القريب والمدى البعيد باذن الله تعالي .

أن القرار الصائب يؤدي إلى بسط وتمهيد الطريق السليم الذي يجب آن تسير عليه المنشأة حتى تتمكن من تحقيق هدفها المنشود دون حدوث أي أخطاء قد تقود إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة.

ونظراً لما تمثله نتائج عملية اتخاذ القرار وتنفيذ قرار معين يؤثر على أعمال المنشأة وأهدافها وتخطيط أنتاجها ظهر مأيسمي بنظرية القرار وتعرف نظرية القرار بأنها ذلك الإطار الفكري والإجرائي الذي يرتبط بتحديد المواقف الحقيقية للعمليات غير المؤكدة وذات المعلومات غير الكاملة وذلك كله بهدف توفير المعلومات والبيانات التي تمكن من إعداد نموذج ملائم لعملية اتخاذ القرار بشأن مشكلة معينة تواجه المنشأة .

تعرف عملية القرار بأنها تلك العملية الإنسانية الواعية التي يمكن إن تتم على مستوى الفرد والمجتمع فهي تعتمد على حقائق ملموسة وعلى قيم إفتراضيه وتنتهي باختيار سلوك واحد بين عدة بدائل متاحة لتحقيق مصلحة معينة .

بعض علماء المحاسبة يعرفون عملية اتخاذ القرار بأنها الاختيار الواعى لفصل واحد من بين اثنين على الأقل من البدائل المتاحة ويقول (UAJIZER) إن القرار الإداري ماهو إى نتيجة لعملية تقسيم المنافع الممثلة لكل بديل من البدائل المتاحة واختيار أفضلها وبالتالي فإن عملية اتخاذ القرار تتضمن التفكير والنشاط اللاز م أداوه وتلمس أفضل خيار ،وبصفة خاصة فأن صنع القرار يتطلب مجموعة من ألإهداف والوسائل ومجموعة من الأولويات وتحديد مجموعة البدائل المتاحة والتنبؤ بالنتائج المصاحبة لكل بديل وأخيراً تتضمن قائمة بمعايير الإختيار التي ينتج بواسطتها اختيار البديل ألأفضل على الرغم من ان نظرية القرارات قد ساهم في تكوينها عدد من العلماء من مختلف التخصصات العليمة مثل الفلسفة ، الاقتصاد ، علم النفس ، علم الاجتماع ،ألإحصاء ، بحوث العمليات الرياضية والمحاسبة وا إدارة الأعمال إلا إنهم اتفقوا جميعاً على خطوات ومراحل معينة لكيفية اتخاذ القرار السليم ، تتمثل في الأتي :-

1-تحديد المشكلة .

2- تحديد البدائل التي ينبغي المفاضلة بينها .

3- تقيم البدائل

4- اختيار البديل الأفضل

5- تنفيذ القرار

6- متابعة تنفيذ القرار واستخراج نتائج التغير .

وألإسلوب الذي تعتمد عليه الإدارة في مجال اتخاذ القرارات هو ما يطلق عليه نموذج القرار ويقصد بنموذج القرار ذلك المفهوم الذي يستخدم للتعبير عن قياس الأثأر التي

تترتب علي تنفيذ البدائل المتاحة للأنشطة والإعمال الخاصة بالمشروع وهنالك نوعان من النموذج .

1- النماذج غير الرسمية للقرارات وهي تعتمد على معلومات مستخدمة على النماذج الرياضية مثل نموذج لبرمجة الخطية ونموذج النقل عند إعداد نماذج اتخاذ القرار بجدول الإنتاج والإيراد التي ينتظر تحقيقها خلال فترة زمنية معينة .

على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر [1]

فالاختيار يقوم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة اكبر من السوق ، تخفيض التكاليف ، توفير الوقت وزيادة حجم الإنتاج والمبيعات وهو المعايير عديدة لان جميع القرارات تتخذ وفى ذهن القائم بالعملية بعض هذه المعايير ، ويتأثر إختيار البديل الإفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة .

يأضاً يعتبر اتخاذ القرار علم وفن ، فهو فن لان اتخاذ القرار يتطلب نوعين من البيانات، بيانات موضوعية وأخري شخصية ، وعلي متخذ القرار علم ، لان كثير من القرارات الإدارية المعقدة يمكن أن يبسط لدرجة كبيرة ، عن طريق استخدام النماذج الرياضية الحديثة والمتقدمة في معالجتها ، مثال ذلك إننا نجد غن كثير من المنشأت تفحص جزء (عينة) من إنتاجها ، وليس كل الإنتاج وبناء كلية تقدير مدى حدودية هذا الإنتاج من عدمه ، واعتماد أعلى الأساليب الإحصائية المتمثلة في إسلوب العينات الإحصائية المدى المعياري ، وغير ذلك .[1]

[1] د. سيد محمود عرفة ، المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية والرقابية مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي 1995م ، ص23

[1] د. جميل احمد توفيق ، توفيق ، إدارة الاعمال (بيروت : دار النهضة العربية للنشر) 1987م ، ص 104

من خلال العرض السابق لتعريف القرار ، يرى الباحثون ان كافة التصريفات أجمعت على أن القرار هو عملية المفاضلة بين مجموعة بدائل متاحة لحل مشكلة معينة ، بغرض تحقيق الأهداف التي يرجى لتحقيقها .

أيضاً يرى الباحثون أن تعريف القرار هو اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل فيه تحقيق الأهداف المطلوبة .

القرار الرشيد : مكوناته وكيفية صناعته

القرار الرشيد هو القرار المبنى على بيانات ومعلومات ومعطيات أصلية وواضحة وحقيقية ومؤكدة وشاملة ومرتبطة بالبيئة ويشمل أيضاً اعتبارات الأدوات المستخدمة في المعالجة والتقنية المختارة في توصيل المعلومات من مصادرها لصانعي القرارات والباحثون وغيرهم وهو القرار ذو الجودة العالية والقبول العالي .[2]

هنالك مدخلين أساسين لكيفية صناعة القرارات هي:[3]

المدخل الأول : هو المدخل الفطري لصناعة القرار الذي يعتمد على الخبرة السابقة والبصيرة والحكم الشخصي لصناع القرار ، ودون أي معالجة لتعريف المشكلة الواعية للقرار وعدم تحديد بدائل تمكن من الوصول للحل السليم للمشكلة المطروحة الطريقة الفطرية وطريقة المحاولة والخطأ وطر يقة إتباع الرؤساء والقادة .

القرار الرشيد هو القرار المبني علي بيانات ومعلومات ومعطيات أصليه وواضحة

ودقيقة مؤكدة وشاملة ومرتبطة بالبيئية ويشمل أيضاً اعتبارات الأدوات المستخدمة في المعالجة والتقنية المختارة في توصيل المعلومات من مصادرها لصانعي القرارات والباحثون وغيرهم وهو القرار ذو الجودة العالية والقبول العالي .

---

[2] المرجع السابق ، ص 104

[3] د. يشراي هينجر ، د. سيرج ماتولتش ، المحاسبة الادارية ، ترجمة مراجعة وتقديم د. احمد حامد حجاج د. كمال الدين سعيد ى، د. سلطان المحمد سلطان (الرياض ، دار المريخ للنشر 2004،104م) ص 22

هناك مدخلين أساسيين لكيفية صناعة القرارات هي :

المدخل الأول : هو المدخل الفطري لصناعة القرار الذي يعتمد علية الخبرة السابقة والبعيدة ولكح الشخصي لصناع القرار ، دون أي معالجة لتعريف المشكلة الراعي للقرار وعدم تحديد بديل تمكن للوصول إلي للحل السليم للمشكلة المطروحة .

الطريقة الفطرية وطريقة محاولة الخطاء وطريقة إتباع الرؤساء والقادة .

المدخل الثاني : هو المدخل العلمي الذي فيه تحديد المشكلة بعناية ومن ثم تحليلها وتحديد البدائل الممكنة واختيار البدائل الأمثل من بينها.

كما أن هناك عدة معايير لصناعة القرار الرشيد يجب عند مراعاتها وهي :

الكفاءة أو القدرة علي تحقيق الأهداف المطلوبة با فضل الشروط كمياً ونوعياً أو تكلفة معيار القبول وله وجهان .

قبول العاملين بتنفيذ القرار فالقبول يحقق ألإ لتذام والتامين وقبول المجتمع ويصاحب مصاحبة المتأثرين معيار السلامة والأمن وأن عدم الاهتمام بهذا الأمر قد يودي إلي حدوث لا تحصد عقباها وهو يركز علي جوانب القيمة تمتع أو تحد من وقوع الحو ادث .

أن اختيار البدائل التي يقوم بهاء الفرد تتأثر بضغوط المواقف والقيود الإنسانية والفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة ومن هذا نجد أن صناعة القرار تتأثر بظروف التأكد.

وبعوامل داخلية تتمثل في قدره التفكير والتصور والطاقة والخبرة والاتجاهات والخلفية والقيم السائدة والموقف الذي يفرض صناعة القرار ويتأثر أيضاً بعوامل خارجية مرتبطة بالأفراد والبيئة الخارجية كتدخل الدولة والقوانين واللوائح[1] .

كما أن القرارات تتصف بأنها عملية متكررة ومستمرة في مياه الفرد أو المشروع أو الدولة.

ويرتبط القرار بالجهود الذهنية المبذولة وكفاءة المعلومات الداخلية فيه وصحة البيانات المستخدمة علي التنبؤ بالمستقبل وهذه .

هي التي تحدد جوده وقبول القرار حيث أن هناك قرارات ذات جودة عالية ولكن قبولها للتنفيذ منخفض ، وقرارات ذات قبول عالي وجودتها منخفضة ، وقرارات أخري ذات قبول عالي وجودتها عالية ، وأخري تتضمن قبول منخفض وجودة منخفضة [1].

يري الباحث انه لكي يكون القرار ذو جوده عالية وقبول عالي لابد من يزل الجهد الكبير للحصول علي القرار وترشيد المعلومات الخاصة بقرار معين والقدرة علي التنبؤ بالظروف المستقبلية ومعرفة التغيرات إلي تحدث في بيئة القرار.

أنواع القرارات :-

لا يوجد تعريف موحد ومتفق علية لأنواع القرارات بل تتعدي وتتنوع في المجالات المختلفة لذلك جاءت أنواع القرارات مختلفة بين الكتاب والباحثين ، حيث تم النظر

(1) محمد علي احمد الطويل ، مرجع سابق ص 215- 216
[1] المرجع السابق ص21

إليها من زوايا مختلفة سوف يعرض الباحث التصنيفات المختلفة لأنواع القرارات المتداولة بين الكتاب والباحثين فيما يلي:

أن جوهر العملية ألإدارية هو اتخاذالقرارات وهنالك أنواع مختلفة من القرارات التي يواجهها متخذ القرار ويمكن إتباع التقسيم التالي :-

1-قرارات في ظل التأكد أو عدم التأكد : القرارات التي توخز في ظل تكون جميع لمعلومات والحقائق معروفة بالكامل وبدرجة وبدقة عالية عكس القرارات التي تؤخذ في ظل عدم التأكد ، حيث تكون الحالات التي سوف تحدث غير معروفة .

2-قرارات ساكنة وقرارات متتابعة : القرارات الساكنة هي التي تتخذ في فتره زمنية واحدة عكس القرارات المتتابعة وهي القرار ات التي تأخذ في فتري زمنية متعاقبة ولها علاقات ببعضها .

3-قرارات يكون المعارض فيها الطبيعية وقرارات يكون المعارض فيها خصم مفكر : فالقرارات التي يكون فيها المعارض طبيعية مثل (الطقس

أو التنقيب عن البترول) تختلف القرارات التي يكون الطريق الطرق الأخر فيها هو مفكر ، مثل تطوير سياسة الطاقة الدولية تحتاج إلي ألأخذ في الاعتبار قرارات المتنافسين سواء بالاتفاق علي ألإعلان أو عدم التصرف والاستفادة من الحملة الإعلانية .

أيضاً يمكن تقسيم القرارات إلي ألأقسام الآتية [1]:

1- القرارات الإستراتيجية :

[1] د/ علي احمد أبو الحسن ، المحاسبة الإدارية المتقدمة (الإسكندرية)

هذه القرارات هي من اختصاصات ألإدارة العليا لما لها ثانية ضخم علي مركز المنشاة في المستقبل وتتمثل في القرارات تحديد أهداف الشركة وأنواع المنتجات التي سوف تتخصص الشركة في إنتاجها ، ولمواجهة التغيرات التي تحدث في بيئة المنشأة

2- القرارات التنظيمية :

هي قرارات لوضع الهيكل التنظيمي بطريقة تودي تعظيم كفاءة ألأداء للمنشاة ويضمن تحيد ألإدارات وتوضيح السلطة والمسؤلية لكل مستوي إداري وهي أيضاً من اختصاص الإدارة العليا .

3- القرارات التشغيلية :-

هي قرارات استغلال الموارد الإنتاجية أو توزيعها لسلع الاستخدامات المختلفة لتحقيق الأهداف الموضوعية ، وتقوم باتخاذ القرارات ألقرارات التشغيلية مستويات إدارية مختلفة في عملية صنع هذا القرارات بواسطة تقديم المعلومات لكل نوع من هذا القرارات .

كما يمكن أيضاً تقسيم القرارات من تأثيرها الزمني أي قرارات طويلة الأجل وقرارات قصيرة الأجل ويقاس ألأجل هنا بالفترة الزمنية فيما بين وقت إصدار القرار ووقت الحصول علي فوائد منه ، وبذلك تكون القرارات ألاستثمارية بخلق طاقة جديدة من قرارات طويلة الأجل ، في حين أن القرارات الجارية المتعلقة بالانتفاع بالطاقة الحالية من القرارات قصيرة الأجل :

هنالك قرارات مبر مجة وأخري غير مبرمجة .

يرى الباحث علي ضوء مأسبق أن ألاتخاذ لأيجب يفهم علي انه مجرد اختيار سهل بين البدائل واضحة ومحددة .

وا إنما هي عملية حركية ومتشابكة ، وأن اختيار بديل معين بين البدائل يتم في ضوء مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تحكم الاختيار مع الأخر في الاعتبارات كل الاحتمالات المستقبلية ، وكذلك تمر عملية اتخاذ القرار بمراحل وخطوات ومتعددة لابد من متخذي القرار من مراعاتها وذلك لتوصية نظر المديرين إلي ضرورة الإحاطه بكل جوانب المشكلة محل القرار . إذا ينبقي علي متخذي القرارات النظر إلي عملية اتخاذ القرارات علي أنها عملية متكاملة بدأ من أول خطواتها المتمثلة في إدراك المشكلة وتحديدها وا إنتها بتنفيذ الحل ومتابعته .

خطوات إتخاذ القرار :-

أن القرار الجيد هو ذلك القرار الذي يعتمد في اتخاذ علي أسلوب التحليلي منظم مرتكزاً علي المنطق العلمي ويوظف جميع البيانات المتوفرة من اجل ألوصول إلي البدائل أو الحلول الممكنة لاتخاذه ، من اجل تحقيق ذلك يستلزم إتباع خطوات القرار التالية :

1- تحديد مشكلة القرار :-

يتطلب في هذا المرحلة تحديد مشكلة القرار بشكل واضح ومختصر ، حيث أن هذا الخطوات تعتبر النقطة المحورية لخطوات اتخاذ القرارات ألأخرى ، مألم يتم اتخاذها بشكل جيد فأن أداء المراحل اللاحقة لاتخاز القرار سيكون خلالها يجب في هذا المرحلة تحديد ما يلي :-

- تحديد التغيرات الممكنة للتحكم بهاء

- تحديد التغيرات الغير ممكنة للتحكم بهاء

- تحديد القيود ألتي يجب مراعاتها عند حل مشكلة القرار

2- تأسيس معايير وأهداف القرار :-

يتطلب في الإدارة في هذا المرحلة بأن تحدد بشكل واضح لأهداف المراد تحقيقها من اتخاذ القرار وكذلك المعايير المستخدمة لتحقيق ذلك وأن هذا الأهداف يجب أن تكون قابلة للقياس

3- صياغة النموذج وخلق البدائل :-

أن النموذج الموضوع هو تمثيل المشكلة القرار حيث يتم تحويلها إلي مجموعة رموز رياضية عندما يكون التحليل كما تربط المعايير المتابعة في اتخاذ القرار مع هدف القرار وبشكل قابل للقياس ، ومن خلال حل النموذج يستطيع المدير الحصول علي بدائل أو حلول مختلفة لمشكلة القرار .

تقييم البدائل واختيار الأفضل .

وفي هذا المرحلة تقييم البدائل التي تم تحديدها ويكن هنا الاستفادة من ذوي الخبرة في مناقشة جوانب الضعف والقوة للحلول المقترحة وا إجراء بعض التعديلات الضرورية عليها لكي يتسنى الاختيار الأفضل منها وهذه التعديلات ربما تجعل إمكانية تنفيذ البدائل الذي سيتم اختيارها ممكناً .

هذه هي المحلة الأخيرة من خطوات اتخاذ القرار حيث يتم وضع البدائل أو الحل الذي تم اختياره موضع التنفيذ ، علماً بهذه المرحلة تعتبر من أكثر مرحل اتخاذ القرار تحدياً لي متخذ القرار حيث إنها تستلزم تخصيص المصححات للأشخاص الذين يتولون البدائل المختارة ويتطلب أيضاً تحديد الجدول الزمني اللازم لتنفيذ ذلك .[1]

العوامل المؤثر في عملية اتخاذ القرار :

د/ منعم زمزير الموسوى ، اتخاذ القرارات الادارية ، مدخل كمي ، الطبيعة ألاولي (عمان دار البازوري للنشر 1998 م) ص،ص 14- 16 [1]

علي الرقم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد فان العوامل المؤثر ةفي عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية وا إذا ما تداخلت هذا العوامل بقوه فإنها تقود أحياناً إلي قرارات خاطئة لهذا فان اتخاذ أي قرار ومهما كان بسيطاً وذا أثار ومدي محدوديته فان يستلزم من ألادرة التفكير في عدد من العوامل المختلفة التأثير علي القرار وفيما يلي يمكن عرض مختلف مخلف العوامل المؤثرة علي عملية اتخاذ القرار .

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة علية ألأنشطة .

المبحث الثاني

أنواع القرارات الاستثمارية

الاستثمار لغة :

طلب النماء والزيادة ، وتمدة ماتولد عنة

الاستثمار اصطلحاً :-

تنمية المال بثائر الطرق المشروعة .

ويعرف انه التضحية بمنفعة مالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مالي وذلك بقصد الحصول علي منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي .[1]

كما يعرف بانه التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية. [2]

ويعرف ايضاً توظيف ألاموال لفترة زمنية محدودة للحصول علي التدفقات النقدية في المستقبل تعويضاً علي القيمة الحالية للأموال ومخاطرة التضخم وتقلب تلك التدفقات[3] .

ويعرف الباحثون الاستثمار بأنه التخلي عن استخدام اموال حالية لفترة زمنية من اجل الحصول علي تدفقات نقدية مستقبلية .

أهداف الاستثمار :-

يمكن تلخيص هذا ألأهداف فيما يلي

الحفاظ علي ألأموال المادية والمالية التي يمكن المستثمر أو يحق له التصرف بهاء وذلك بعد دراسة المخاطرة المتوقعة وبما يجب هذا ألأصول التأثيرات السلبية لهذا المخاطرة ، وان أهداف الحفاظ علي الأصول الرأسمالية بعد أمراً استراتيجياً ، لأن التضحية بجزء من هذا الأصول أو كلما أما يودي إلي ضياع ممتلكات خاصة حققها

---

[1] محمد مطر ، ادارة الاستثمارات ، ألاطار النظري والتطبيقات العلمية ، الطبعة الثانية ، (عمان ، دار الورق ، للنشر والتوزيع 1999) ، ص 9،

[2] محمد صالح الحناوي ، تحليل وتقيم ألاسم والسندات ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006 م) ص2

[3] د/راشد فؤاد التميمي و/ اسامة عزمي سلام ، الاستثمار بالاوراق المالية تحليل وا إدارة ، الطبعة الاولي (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع 2004 م)، ص16

المستمد في نشاطات سابقة أو يجعلها تحت طيلة الديون دون أن يتمكن من ألإيفاء في الوقت المناسب ووقت الشروط المحددة .

تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة وهنا يجب الاهتمام بمسالة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعينة ، بحيث تحاف هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها الحقيقية من جانب تجاه التكاليف الفرضية لاهتمام المتأنية عن البدائل من جانب أخر .

استثمار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي المستثمر إلا إنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها :

1- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصياة والتلقيح والتطوير

أ- إيفاء الديون المستحقة وبنفس العلات ثم تمويل هذه الديون بهاء

ب- مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية الخاصة

ج-المستثمر بشكل فردي أو سري ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري الاستثمار عندما يرجي الاستثمار في إطار مؤسسي.

د-استمرار الدخل بوتيرة متصاعدة ، ويمثل هذا العرض من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وثم قدراته الانتاجية من خلال ذلك تقدي المحفظ الستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة [1]

[1] د . هو شار معروف ، الاستثمارات والاسواق المالية ، الطبعة الاولى ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2003م ، ص ص 21-20

أنواع الاستثمار :

الأوراق المالية :

تعتبر الأوراق المالية من ابرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر و ذلك لما توفر من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم وأدوات دين مثل السند

- من حيث الدخل المتوقع منها أوراق مالية متغيرة بالدخل كالسهم الذي يتغير بنصيب من الربح من سنة لأخرى ومنها ما هو ثابت كالسند الذي يتحدد قيمته بنسبة ثابتة
- من حيث درجة ألامان الذي يتوفر لحاملها

1- صناديق الاستثمار :

صندوق الاستثمار :

هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وات دراية وخبرة ف بمجال الاستثمارات وذلك بقصد تجميع مدخلأت الأفرد ومن ثم توجيهها للاستثمارات في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنويع

عليه يعتبر صندوق الاستثمار أداة مالية الذي يحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق تكون أداة استثمار مركبة وممارس صندوق الاستثمار عامة المتاجرة بالأوراق المالي بيعا وشراء وكما يمكن بالمثل تكوين صناديقها استثمارات عقارية تمارس المتاجرة [1]

[1] المرجع السابق ، ص ص 72-77

طبيعة قرارات الاستثمار :

يقصد بقر ار الاستثمار تخصيص وتوظيفها فلا معنى من الاموال بقيمة تحديد أهداف محددة عن طريق ممارسة نشاط معين ومحك حيث يتطلب ذلك إنفاق مال لجلب اجراءات مستقبلية [1].

تشير عملية اتخاذ قرارات الاستثمار الى القدرات الخاصة باختيار الاوراق المالية المختلفة وكمية الاموال المستثمرة في كل منها وتوقيت الاستثمار ، وتتضمن عملية الاستثمار تحليلا لطبيعة قدرات الاستثمار وتنظيمها للانشطة التي تضمنها عملية اتخاذ القرارات .

ان كل قرار استثمار لابد ان يتضمن مقارنة بين العائد المتوقع والخطر المتوقع وبالتالي عند دراسة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار لا بد من البدء بتحليل المفاهيم الاساليب التي تستند اليها هذه القرارات ثم ياتي بعد ذلك التعرف على الانشطة المختلفة التي تنطوي عليها عملية اتخاذ القرار نفسها وهذه المفاهيم هي:

العائد :

ان الهدف الرئيسي من الاستثمار هو تحقيق عائد على الاوال المستثمرة حيث ان الاحتفاظ بالاموال دون استثمار يتضمن تكلفة الفرصة البديلة والتي تمثل في العائد الذي كان يمكن تحقيقه على هذه الاموال بالاضافة الى تاثير التضخم على القوة الشرائية للنقود يجب ان تميز بين العائد المتوقع والعائد الفعلي .

المخاطرة :

---

[1] د.احمد محمد غنيم ، الادارة المالي مدخل التحويل من الفقد الى الراء ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2008م ، ص 145

يسعى المستمر دائما الى الحصول على اكبر عائد ممكن الا ان هنالك عوامل عديدة تمنع المستثمرين تحقيق هذا الهدف لعل اهمها الخطر ويمكن ان تعري بانه احتمال ان يكون العائد الفعلي مختلفا عن العائد المتوقع .

المقايضة بين العائد والخطر :

ان عملية المقايضة بين العائد والخطر للوصول الى قرار الاستثمار واختيار نوع الاوراق تعتمد على توقعات المستثمرين عن المستقبل و بالتالي تتم قبل اتخاذ القرار مما يؤكد صعوبة اتخاذ قرارات الاستثمار[1].

المقومات الاساسية لقرار الاستثمار :

يقوم القرار الاستثماري الناجح على ثلاث مقومات اساسية هي :

1- تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار
2- الاسترشاد بالاسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار
3- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر

الاستراتيجية الملائمة للاستثمار :

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرين وذلك حسب اختلاف اولوياتهم الاستثمارية وتتمثل اولويات المستثمر بما يعرف بمنحى التفصيل الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لاي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الاساسية الثلاثة التالية:

1- الربحية
2- السيولة
3- الامان

[1] محمد صالح الحناوي واخرون ، الاستمثار في الاسهم والسندات (الاسكندرية الدار الجامعية ،2003م -2004 ص ص 5-9

ويعبر عادة عن ميل المستمر لربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الاموال المستثمرة بنيما يعبر عن ميله تجاه العنصرية الاخرني (السويلة والامان) بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على الاستمثار الذي يتوقعه وعلى هذا الاساس فان المنحنى التفصيلي المستثمر ما هو ذلك المحنى الذي ستقع عليه جميع النقاط الممثلة لبدائل المزج الممكلة او بدائل المقايضة بين العائد الذي يتوقعه نمنجهة المخاط التي يقبلها من جهة اخرى .

(أ)المستثمر المتحفظ :

وهو مستمر عنصر الأمان الأولية على ما عاده وبالتاي نعكس نمط هذا المستثمر على قراراته الاستثطرية فيكون حساساً تجاه عنصر المخاطرة غالبا ما نجد هذا النمط في كبار السن وذوي الدخل المحدود

(ب)المستثمر المضارب :

وهذا النمط يعطي الاولي لعنصر ربحية على ما عداه مولا تكون حساسيته تجاه عنصر المخاطر متدنية فيكون على استعداد عند دخول مجالات استثمارية خطرة كما في الحصول علي معدلات مرتفعة من العائد علي الاستثمار ويمكن وجود هذه الفئة من المضاربين بين صغار السن ممن يتعرفون بمحافظ استثمار كبير

(ج)المستثمر المتوازن :

وهو المستثمر الرشيد الذي يوجه اهتماماته لعنصري العائد والخاطرة بقدر متوان وهكذا تكون حساسية تجاه المخاطر في حدود معقولة تمكن من اتخاذ قارات استثمارية

مدروسة بعناية تراعي تنويع الاستثمار بكيفية تعظيم العائد وتدني درجة المخاطرة ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمي من المستمرين [1]

الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري :

يجب على متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين:

الأمر الأول: أن يسلك في اتخاذ القرار ما يعرف بمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة بعلي خطوات محددة أهمها ما يلي :

(أ) تحديد المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار

(ب) تحديد الهدف الأساسي للاستثمار

(ج) تحديد العوامل الملائمة ليتم مرة من خلالها تحديد العوامل الأساسية او الممكنة في القرار

الأمر الثاني : هو أن يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ او المعايير في اتخاذ قراراه ومن أهم المبادئ ما يلي :

(1) مبدا تعدد الخيارات الاستثمارية:

يعتبر هذا المبدا ركناً أسلياً من أركان القرار الاستثماري يستمد إصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية لدى المستثمر الفرد أو المؤسسة تتسم بالندرة بينما تكون الفرص المجالات الإستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان ذلك يفرض على متخذ القرار الاستثماري انه يراعي هذه الحقيقة ولك باختيار ما يناسبه منه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الاداة الاستثماري التي تتفق مع

[1] د محمد مطر ، مرجع سابق ، ص ص 29-31

استراتيجية في الاستثمار وكلما زادت الفرص الاستثمارية المتاحة تتوفر لمتخذي الاستثماري مرونة اكبر في اتخاذ القرار الناجح الذي يحقق أهدافه.

(2) مبدا الخبرة والتأهيل :

يقضي هذا لمبدا بان اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل المستثمرين في واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض نقدية يرغبن في استثمارها المناسبة ويطلق عليهم المستثمرين السذج(عديمي الخبرة) بالمقابل توجد فئة من المستثمرين المحترفين الذين يتمتعون بالخبرة والدراية الكافية التي تؤهلهم الى اتخاذ القرار الاستثماري .

(3) مبدا الملائمة :

واحدة من الاركان الاساسية التي فترض بالمستثمر مراعاتها وضع استراتيجية الاستثمارية المناسبة ويسترشد المستثمر في تطبيق هذا المبدا بمنحى تفضيله الخاص ومفهوم منحنى تفضيل المستثمر على فرضية مفادها ان لكل مستثمر معين تفضيل معين يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية في قرار الاستثمار وهي العائد على الاستثمار ، مخاطرة الاستثمار وبالتالي درجة الأمان التي يراعيها المستثمر ثم سيولة الاداة الاستثمارية .

(4) مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية :

يمكن تلخيص مجمل أهداف المستثمر في تحقيق ما يعرف بالعائد المستهدف على الاستثمار وهذا يعني إن كل مستثمر يحدد في العادة علي الاستثمار الذي يطمح تحقيقه من استثماریاته وذلك في صورة (هدف) ولتحديد هذا العائد الهدف يجب إن يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري بموجب عدل خصم يعادل العائد المستهدف وذلك للوصول إلى القيمة الحالية التدفقات فإذا كان صافي القيمة

الحالية التدفقات النقدية المخصومة موجبا يعتبر الاستثمار مجديا أما كان سالبا فيعتبر ألإستثمار غير مجد.

بناء لما تقدم لا يمكن للمستثمر انه يضمن تماما تحقيق لعائد الهدف إلى استثمارية إلا يتحقق شرطين هما :

1- إن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدا تماما من حيث القيمة
2- إن تكون أيضا مؤكدة تماما من حيث التوقيت

ينشا احتمال عدم تحقيق إي من الشرطين مخاطرة تحيط بالاستثمار وتتنوع مخاطرة كما يتفاوت مداه وفقاً لطبيعة أدوات ومجالات الاستثمار . [1]

سادسا : أنواع قرارات الاستثمار

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القرارات كما يلي :

1- قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

وهي القرارات التي تكون صالحة وتشكل فيما بينها بدائل محتملة او ممكنة لتحقي نفس الأهداف ولكن يتم ترتيب هذه القرارات وفقا لأولويات لدى المشروع الاستثمارين ويجب على المستثمر اختيار واحدة منها فقط في المرحلة الحالية ويجب على إن يتم تأجيل وتنفيذ بقية القرارات الأخرى إلى وقت أخر في المستقبل وتتوقف هذه الأولويات على مدى اهتمامات المستثمر بكل بديل من هذه البدائل ومدى ما يعود عليه من منفعة خلال فترة زمنية معينة

2 - قرارات قبول أو رفض المشروع أو الاستثمار :

[1] محمد مطر ،د.فائز تيم ، ادارة المحافظ الاستثمارية ، الطبيعة الاولى ، (عمان " دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م) ص ص 24-21

في هذه الحالة نجد إن المستثمر مطلوب منه إن يقبل وا ٍستثمار الأموال في مجال نشا واحد ومن ثم فانه عليه أن يحكم على بديل استثماري واحد ويقرر إمكانية قبول تنفيذ أو عدم إمكانية التنفيذ هذه القرارات تكون مبنية على دراسة جدوى تفصيلية لنشاط واحد ولا توجد فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا وتنحصر في طاق الفرصة للاستثمار المتاحة أمامه وذلك يعكس النوع الأول من القرارات التي كان هناك فيها فرص متعددة لاستثمار نفس المبلغ في أنواع متعددة النشاط ومن ثم كانت هناك حاجة إلى أولويات وترتيب لهذه الأولويات

1- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا :

ويقصد بذلك وجود فرص متعددة أمام المستثمر يمكن له ان يتخذ قرار ببدء الاستثمار فيها ولكنه في حالة اختيار نشاط معين لا يمكن اختيار نشاط أخر وفي هذه الحالة نجد أن المستثمر يأخذ في الاعتبار تكلفة الفرية الضائعة نتيجة عدم إمكانية تنفيذ البديل الأخر

4- أنواع أخرى :

بالإضافة إلى ما سبقت يمكن تنصيف القرارات الاستثمارية وفقا لدرجة الخطر إلي

- قرارات استثمارية في ظل التأكيد (ينعدم الخطر)
- قرارات استثمارية في ظل عدم التأكيد (واحتمال الخطر

كما يتم تصنيف القرارات الاستثمارية وفقا لتكتيك المستخدم في التحليل الاستثماري

وتنقسم إلي :

- قرارات تعتمد على التحليل الوصفي
- قرارات تعتمد على مقاييس كمية موضوعية

- قرارات تعتمد على مقاييس كمية شخصية [1]

ثامنا : **خصائص عملية اتخاذ القرار الاستثماري** :

تتيمز عملية اتخاذ القرار الاستثمار بالخصائص الاتية :

1- انه قرارات الاستثمار تتميز بان لها تأثيرات طويلة الأجل : حيث ترجع تلك التأثيرات طويلة الأجل إلى وجود الفاصل الزمني الواضح بين حدوث الثقة الاستثمارية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة خلال الفترات المستقبلية حيث عاد م لا يتم الحصول على تلك العوائد دفعة واحدة وا إنما ينشر حدثها وتحق خلال عدة فترات زمنية تتعدى أكثر من سنة وتلك الخاصية القرار الاستثمارية يترتب عليها العديد من المشاكل هي:

أ- مشكلة القيمة المنية للنقود

ب- مشكلة المخطر وعدم التأكد

ج- مشكلة تأثيرات تقلبات مستويات الأسعار

د- مشكلة تأثيرات تقلبات الأسعار

2) أن قرارات الاستثمار تتضمن اتفاق كبير يترتب عليه إرتباط ضخم وا إغراقه في استخدام معين يصعب تحويله إلى استخدامه بديل أخر .

فقر ارات الاستثمار يترتب عليها اتفاق استثماري كبير تتمثل في تعهدات وارتباطات تيمز بالضخامة والتأثير الممتد لسنوات عديدة مقبلة مما قد يترتب علي ذلك عدد من المشاكل أهمها ما يلي :

---

(1) د. حمدي عبدالعظيم ـ دارسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية البوت B.O.T ، الطبعة الرابعة(مصر ، 2006م) ص ص 24 -25

(أ) تحكيم قرارات الاستثمار هيكل تكاليف المنشاة لفترة طويلة ويترتب عليه خلف مجموعة من التكاليف الثابتة التي تتأثر بهاء اقتصاديات المنشاة لفترة طويلة

(ب) يترتب على التضحية بالنفقات الاستشارية إغراقها في استخدام معين يجعلها من قبيل النفقات الفارقة التي يصعب تعديلها أو تحويلها إلى استخدام بديل أخر دون يصاحب ذلك حدوث خسائر كبيرة محتملة

(ج)ترتبط قرارات الاستثمار بشكل وثيق بقرارات التمويل ما يتعين معه تخطيط هيكل لتمويل الأمثل عند اتخاذ قرارات الإستثمار

(د) أن عملية اتخاذ قرارات الاستثمار تتطلب استدام تقنيات بيئية متقدمة ومواكبة لاتخذا قرار القبول أو الرفض أو المفاضلة بين المشروعات محل الدراسة وهذه القرارات تحيطها عدة مشاكل أهمها :

1- الاختيار فيما بين المشروعات المانعة تبادليا

3-التخصيص الرشيد لراس المال

الفصل الثالث

المبحث الاول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل البيانات لاختيار الفرضيات

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصلوصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من *********. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض المحاسبين ، والإداريين وبعض الأكاديميين في**********واستجاب (50) فرداً أي ما نسبته (100%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (30 سنة فأقل ، من 31 _ 40 سنة ، من 41 _ 50 سنة ، 51 سنة فأكثر).

1- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل ، من 6 _ 10 سنوات ، من 11 _ 15 سنة ، من 16 _ 20 سنة ، 21 سنة فأكثر) .

2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم وسيط ، بكالاريوس ، ماجستير ، دكتوراه ، أخرى).

3- الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (محاسب ، مدير مالي ، مراقب مالي ، مراجع داخلي ، مراجع خارجي ، أخرى) .

4- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة ، إدارة أعمال ، إقتصاد ، دراسات مصرفية ، أخرى).

5- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة سودانية ، زمالة أمريكية ، زمالة بريطانية ، أخرى).

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان , تم استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS** و الذي يشير اختصارا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Sciences.**

القسم الثاني

الاساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة , تم إستخدام الأساليب الإحصائية الأتية :

1- الأشكال البيانية .
2- التوزيع التكرار ي للإجابات.
3- معامل الفاكر و نباخ.
4- النسب المئوية.
5- الوسيط.
6- اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات .

أداة الدراسة

إعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبانة مزايا منها:

1- يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2- قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3- سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.
4- توفر الإستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبارٍ ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف

أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة ألفا - كرونباخ .

ب.طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له[1]. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق =√ الثبات

تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية :

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (10) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وا إتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وا إيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية.

وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.78) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول (1) أدناه

جدول رقم (1)

معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

الرقم	المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
	الاستبيان كاملا	15	0.78	0.88

المصدر: إعداد الباحثون، 2017م.

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

المبحث الثاني

تحليل البيانات لاختيار الفرضيات

وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

القسم الثاني : وصف البيانات الاساسية

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	19	%38.0
من 31 _ 40 سنة	11	%22.0
من 41 _ 50 سنة	13	%26.0
51 سنة فأكثر	7	%14.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

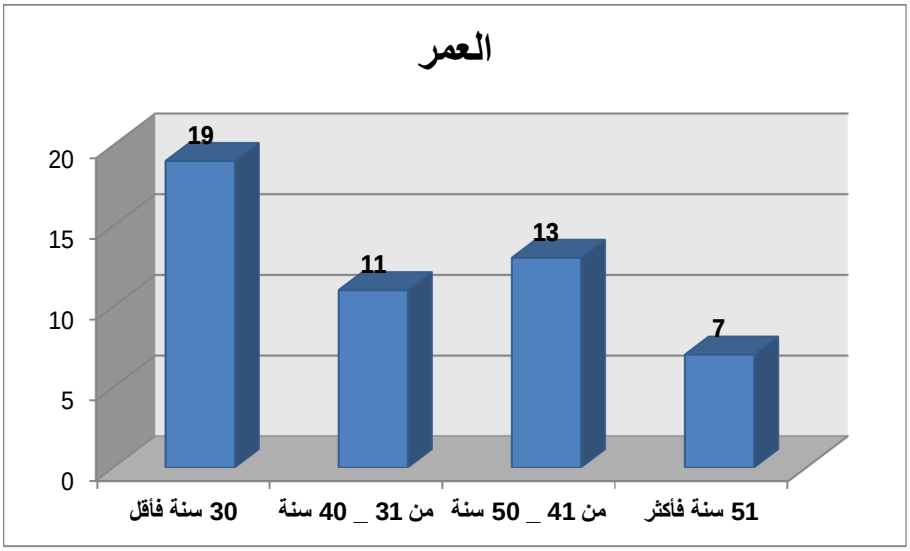

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3)، أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة الدراسة 30 سنة فأقل حيث بلغ عددهم (19) فردا بنسبة (38.0%) ، يليهم الذين فئاتهم العمرية من 41 _50 سنة حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (13) فردا بنسبة (26.0%) ، كما تضمنت العينة على (11) فردابنسبة (22.0%) كانت فئاتهم العمرية من 31 _ 40 سنة، (7) أفراد بنسبة (14.0%) كانت فئاتهم العمرية 51 سنة فأكثر.

2- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	19	%38.0
من 6 _ 10 سنوات	11	%22.0
من 11 _ 15 سنة	4	%8.0
من 16 _ 20 سنة	4	%8.0
21 سنة فأكثر	12	%24.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

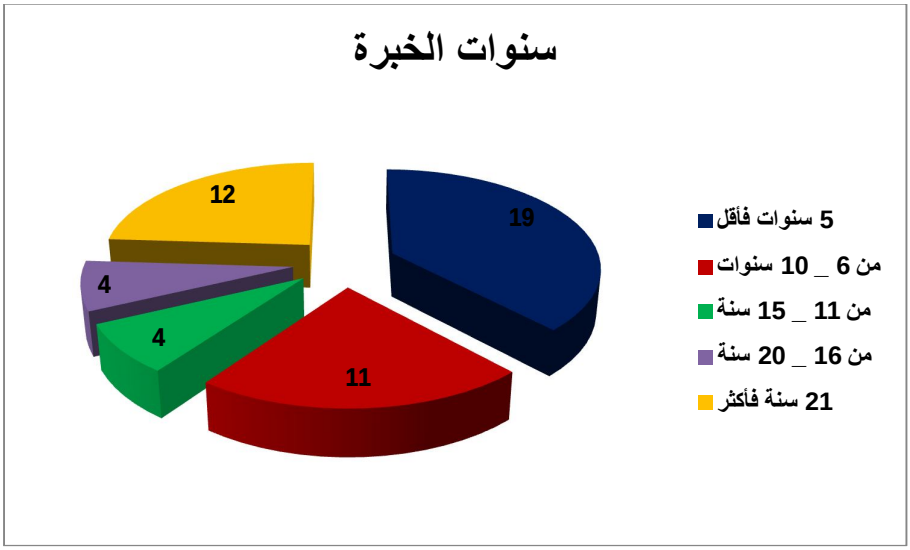

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية افراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة 5 سنوات فأقل حيث بلغ عددهم (19) فردا بنسبة (38.0%) ، يليهم الذين لديهم سنوات خبرة 21 سنة فأكثر سنوات حيث بلغ عددهم (12) فردا بنسبة (24.0%) ، (11) فردا بنسبة (22.0%) كان لديهم سنوات خبرة من 6 _ 10 سنوات ، كما تضمنت العينة على (4) أفراد بنسبة (8.0%) كان لديه سنوات خبرة من 11 _ 15 سنة ويتساوى معهم من لديهم سوات خبرة من 16 _ 20 سنة.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم وسيط	1	%2.0
بكالاريوس	31	%62.0
ماجستير	16	%32.0
دكتوراه	2	%4.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

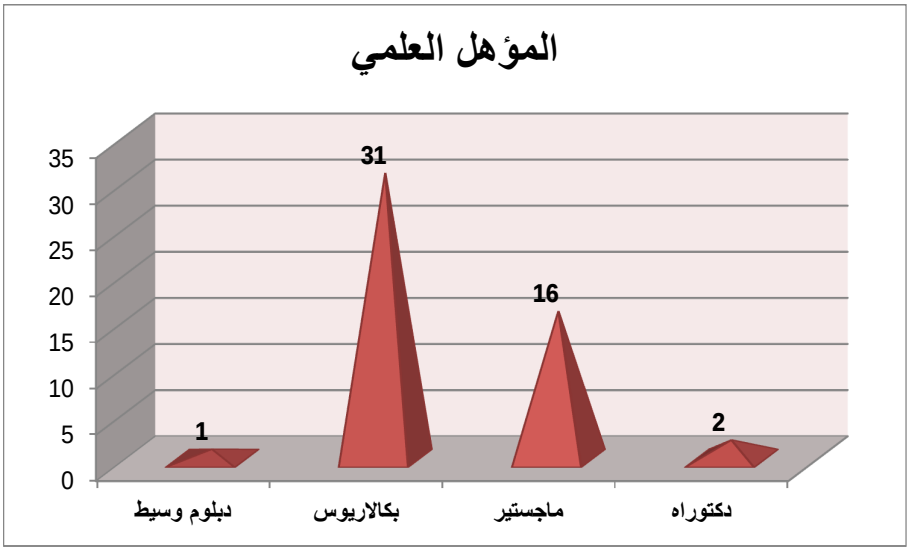

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3)، أن المؤهل العلمي لغالبية افراد عينة الدراسة هو البكالاريوس حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (31) فردا بنسبة (62.0%) ، يليهم الافراد الذيم لديهم مؤهل علمي ماجستير حيث بلغ عددهم (16) فردا بنسبة (32.0%) ، كما تضمنت العينة على فردين بنسبة (4.0%) كان لديهم مؤهل علمي دكتوراه ، فردا واحدا وبنسبة (2.0%) كان لديه مؤهل علمي دبلوم وسيط .

4- الوظيفة

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة.

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
محاسب	28	%56.0
مدير مالي	1	%2.0
مراقب مالي	1	%2.0
مراجع داخلي	2	%4.0
مراجع خارجي	18	%36.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

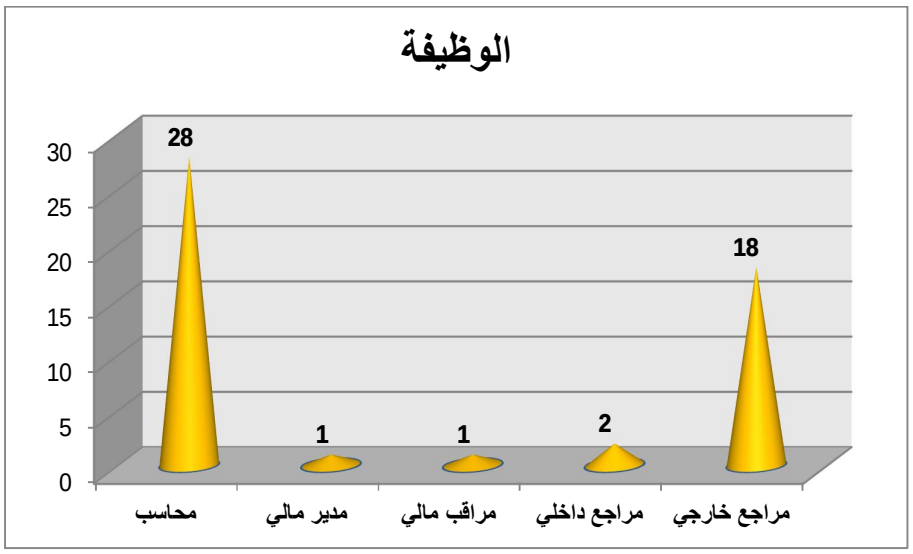

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية افراد عينة الدراسة مركزهم الوظيفي محاسبحيث بلغ عددهم في العينة (28) فرداً وبنسبة (56.0%) ، يليهم الذين مركزهم الوظيفي مراجع خارجي بلغ عددهم (18) فرداوبنسبة (36.0%) ، كما تضمنت العينة على فردين بنسبة (4.0%) كان مركزهم الوظيفي مراجع داخلي ، فردا واحد وبنسبة (2.0%) كان مركزه الوظيفي مراقب مالي ، ويتساوى معه من كان مركزه الوظيفي مدير مالي.

5-التخصص العلمي

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	30	%60.0
إدارة أعمال	9	%18.0
إقتصاد	4	%8.0
دراسات مصرفية	4	%8.0
أخرى	3	%6.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع التخصص العلمي

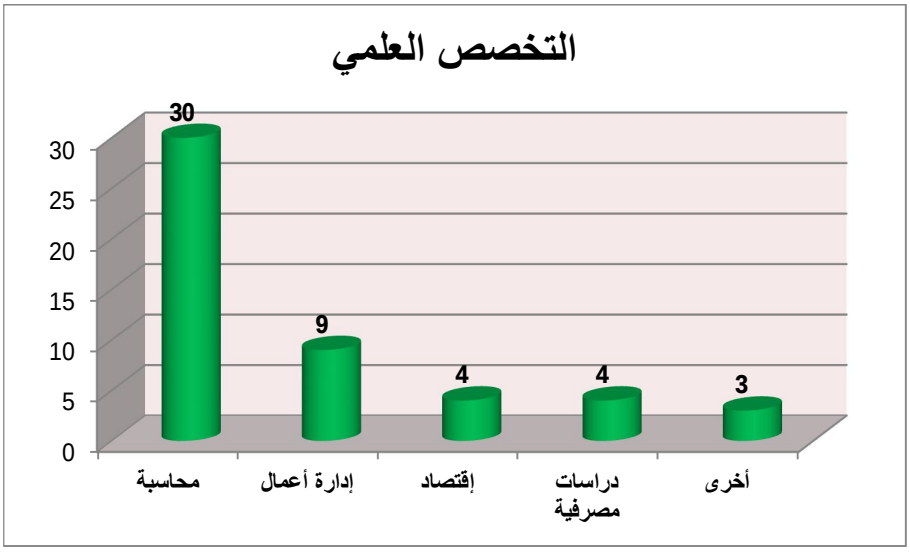

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel.م2017 ،

يتضح من خلال الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن التخصص العلمي لغلبية افراد عينة الدراسة هو المحاسبة المالية حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (30) فردا بنسبة (60.0%) ، يليهم الافراد الذين لديهم تخصص علمي إدارة أعمال حيث بلغ عددهم (9) افراد بنسبة (18.0%) ، كما تضمنت العينة على (4) افراد بنسبة (8.0%) كان لديهم تخصص علمي إقتصاد ، ويتساوى معهم من لديهم تخصص علمي دراسات مصرفية ، (3) افراد بنسبة (6.0%) كان لديهم تخصصات علمية أخرى ، كما تضمنت العينة على فردا واحدا بنسبة (2.0%) كان لديه تخصصات علمية أخرى.

6-المؤهل المهني

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة سودانية	2	%4.0
زمالة أمريكية	2	%4.0
زمالة بريطانية	2	%4.0
أخرى	44	%88.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

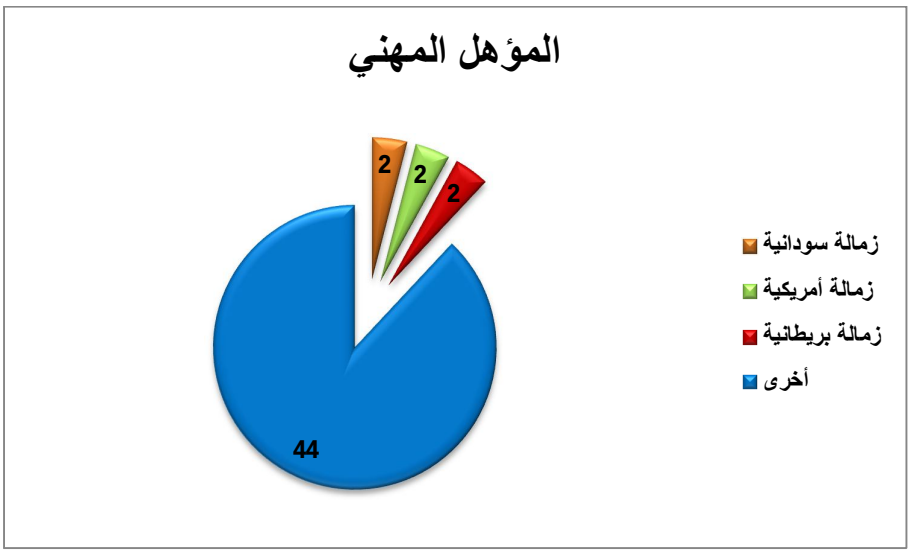

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية افراد عينة الدراسة توجد لديهم مؤهلات مهنية أخرى حيث بلغ عددهم (44) فردا بنسبة (88.0%) ، يليهم الافراد لديهم مؤهلات مهنيزمالة سودانية حيث بلغ عددهم فردين بنسبة (4.0%) ، ويتساوى معهم من لديهم مؤهل مهني زمالة أمريكية ، ومن لديهم زمالة بريطانية.

القسم الثالث

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

التحليل الوصفى لعبارات المحور الاول:

التحليل الوصفى لعباراتيساهم الإفصاح في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثماريةيتم حساب التوزيع التكرارى والوسيط لعبارات المحور لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس فى إجابات وذلك كما فى الجدول الأتى:

جدول (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الاول

ت	العبارة	لتكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	قرار الإستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذات إفصاح كافي.	36 %72.0	10 %20.0	4 %8.0	0 %0.0	0 %0.0
2	المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها تؤثر على ما يحتاجه المستثمر لإتخاذ قراراته.	29 %58.0	14 %28.0	7 %14.0	0 %0.0	0 %0.0
3	ملائمة المعلومات المحاسبية وتوقيتها تؤثر في قرار الإستثمار.	26 %52.0	18 %36.0	6 %12.0	0 %0.0	0 %0.0
4	التوقيت الملائم لإنتاج	33	9	7	1	0

	المعلومات المحاسبية يزيد من ملائمتها لقرار الإستثمار.	%66.0	%18.0	%14.0	%2.0	%0.0
5	الوعي والمعرفة بالتقارير المالية تؤثر في صناعة القرار الإستثماري.	20 %40.0	26 %52.0	2 %4.0	2 %4.0	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول رقم (3-2-7) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات يساهم الإفصاح في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق بشدة.)

وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الاول ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول **رقم** (3-2-8)

الوسيط والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الاول

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	قرار الإستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذات إفصاح كافي.	5	0.631	موافق بشدة
2	المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها تؤثر على ما يحتاجه المستثمر لإتخاذ قراراته.	5	0.733	موافق بشدة
3	ملائمة المعلومات المحاسبية وتوقيتها تؤثر في قرار الإستثمار.	5	0.700	موافق بشدة
4	التوقيت الملائم لإنتاج المعلومات المحاسبية يزيد من ملائمتها لقرار الإستثمار.	5	0.814	موافق بشدة
5	الوعي والمعرفة بالتقارير المالية تؤثر في صناعة القرار الإستثماري.	4	0.730	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول (3-2-8) يتضح الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى (5) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدةعلى ان الإفصاح يساهم في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

2 كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.63– 0.81) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها

1-اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

نصت الفرضية على أن الإفصاح يساهم في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (3-2-8) وذلك بالإجابة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية وتم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة عن عبارات الفرضية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (3-2-9)

نتائج اختيار الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كآي
				الوزن	الدرجة	الاحتمالية

1	قرار الإستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذات إفصاح كافي.	4.64	0.631	5	موافق بشدة	0.000
2	المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها تؤثر على ما يحتاجه المستثمر لإتخاذ قراراته.	4.44	0.733	5	موافق بشدة	0.001
3	ملائمة المعلومات المحاسبية وتوقيتها تؤثر في قرار الإستثمار.	4.40	0.700	5	موافق بشدة	0.002
4	التوقيت الملائم لإنتاج المعلومات المحاسبية يزيد من ملائمتها لقرار الإستثمار.	4.48	0.814	5	موافق بشدة	0.000
5	الوعي والمعرفة بالتقارير المالية تؤثر في صناعة القرار الإستثماري.	4.28	0.730	4	موافق	0.000
	جميع العبارات	4.60	0.72	5	موافق بشدة	0.000

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول (4-9) يتبين الآتي:

1- أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى تراوحت بين (3.08 – 4.32) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن

(5) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقونبشدة على ان الإفصاح يساهم في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

2- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين (0.50 – 0.92%) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

3- إن النتائج في الجدول (4-8) تعني أن كل أفراد العينة متفقون على قبول الفرضية وا ن كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة يمكن تحديدها من خلال تطبيق اختيار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية.

فالجدول المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الأولى كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات ولصالح الموافقين.

التحليل الوصفى لعبارات المحور الثاني:

التحليل الوصفى لعباراتتؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية يتم حساب التوزيع التكرارى والوسيط لعبارات المحور لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس فى إجابات وذلك كما فى الجدول الأتى:

جدول (3-2-10)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى قدرة المنشأة على الحصول على التمويل.	29 %58.0	12 %24.0	9 %18.0	0 %0.0	0 %0.0
2	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى زيادة عائدات الأسهم.	17 %34.0	14 %28.0	16 %32.0	3 %6.0	0 %0.0
3	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى زيادة التدفقات النقدية في المستقبل.	27 %54.0	7 %14.0	11 %22.0	5 %10.0	0 %0.0
4	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى تقليل المخاطر الإستثمارية.	31 %62.0	7 %14.0	12 %24.0	0 %0.0	0 %0.0
5	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى زيادة القدرة على سداد الديون.	21 %42.0	10 %20.0	15 %30.0	1 %2.0	3 %6.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول رقم (3-2-10) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية) أن غالبية الإجابات كانت عن المستو ى أوافق بشدة.)

وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الثاني ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (3-2-11)

الوسيط والإ نحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى قدرة المنشأة على الحصول على التمويل.	5	0.782	موافق بشدة
2	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى زيادة عائدات الأسهم.	4	0.953	موافق

3	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى زيادة التدفقات النقدية في المستقبل.	5	1.081	موافق بشدة
4	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى تقليل المخاطر الإستثمارية.	5	0.855	موافق بشدة
5	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي الى زيادة القدرة على سداد الديون.	4	1.165	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول (3-2-11) يتضح الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجاباتأفراد عينة الدراسة على عبارات الفر ضية الثانية (5) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسةموافقون بشدة على أن طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها تؤثرعلى قرارات الإستثمار في الأوراق المالية.

2كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات الفر ضية بين (0.78 – 1.16) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

2-اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

نصت الفرضية على أن طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها تؤثر على قرارات الإستثمار في الأوراق الماليةوللتحقق من صحة هذه الفرضية،تم استقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (4-3-6) وذلك بالإجابة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية وتم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات

أفراد عينة الدراسة على كل عبارة عن عبارات الفرضية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي

جدول (3-2-12)

نتائج اختيار الفرضية الثانية

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كآي
				الوزن	الدرجة	الاحتمالية
1	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي إلى قدرة المنشأة على الحصول على التمويل.	4.40	0.782	5	موافق بشدة	0.001
2	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي إلى	3.90	0.953	4	موافق	0.019

	زيادة عائدات الأسهم.					
3	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية في المستقبل.	4.12	1.081	5	موافق بشدة	0.000
4	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي إلى تقليل المخاطر الإستثمارية.	4.38	0.855	5	موافق بشدة	0.000
5	الإفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي إلى زيادة القدرة على سداد الديون.	3.90	1.165	4	موافق	0.000
	جميع العبارات	4.60	0.85	5	موافق بشدة	0.000

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول (3-2-12) يتبين الآتي:

1- أن المتوسطات الحسابية لإجاباتأفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية تراوحت بين (3.90 – 4.40) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن (5) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسةموافقون بشدة على أن طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها تؤثر على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية.

2- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين (0.78– 1.16%) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

3- إن النتائج في الجدول (4-3-6) تعني أن كل أفراد العينة متفقون على قبول الفرضية وا ن كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة يمكن تحديدها من خلال تطبيق اختيار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية.

فالجدول المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الثانية كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات ولصالح الموافقين.

التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث:

التحليل الوصفي لعبارات الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثمارية يتم حسب التوزيع التكرار ي والوسيط لعبارات المحور لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس في إجابات وذلك كما في الجدول الأتي :

جدول (3-2-13)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

ت	العبارة	التكرار والنسبة %

		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	الإفصاح يمكن من عملية الوفاء بإحتياجات كافية لمستخدمي التقارير والقوائم المالية.	35 %70.0	11 %22.0	4 %8.0	0 %0.0	0 %0.0
2	المعايير المحاسبية تلبي متطلبات الإفصاح واحتياجات فئة أو اكثر من فئات مستخدمي القوائم المالية.	32 %64.0	12 %24.0	6 %12.0	0 %0.0	0 %0.0
3	حتى يتم الوفاء بإحتياجات متخذي القرار لابد من زيادة نطاق المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم وكميتها.	28 %56.0	17 %34.0	4 %8.0	1 %2.0	0 %0.0
4	إختلاف مستوى فهم واستيعاب المستثمرين في المعلومات المحاسبية يؤدي الى عدم تشغيلها كمدخلات في إتخاذ القرار.	27 %54.0	17 %34.0	5 %10.0	1 %2.0	0 %0.0
5	طريقة عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يصعب إستيعابها من قبل مستخدمي القوائم المالية.	16 %32.0	9 %18.0	15 %30.0	9 %18.0	1 %2.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول رقم (3-2-13) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عباراتالافصاح في التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق بشدة.)

وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الثالث ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3-2-14)

الوسيط والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

الرقم	عبار ات	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	الإفصاح يمكن من عملية الوفاء بإحتياجات كافية لمستخدمي التقارير والقوائم المالية.	**5**	**0.635**	**موافق بشدة**
2	المعايير المحاسبية تلبي متطلبات الإفصاح واحتياجات فئة أو اكثر من فئات مستخدمي القوائم المالية.	**5**	**0.707**	**موافق بشدة**
3	حتى يتم الوفاء بإحتياجات متخذي القرار لابد من زيادة نطاق المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم وكميتها.	**5**	**0.733**	**موافق بشدة**

4	إختلاف مستوى فهم واستيعاب المستثمرين في المعلومات المحاسبية يؤدي الى عدم تشغيلها كمدخلات في إتخاذ القرار.	**5**	**0.756**	**موافق بشدة**
5	طريقة عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يصعب إستيعابها من قبل مستخدمي القوائم المالية.	**4**	**1.178**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول (3-2-14) يتضح الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة (5) وهذا يعني أن غالبيةأفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري.

2 كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.63 –1.17) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

3-اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

نصت الفرضية الثالثة على أن الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري وللتحقق من صحة هذه الفرضية،تم

استقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (4-14) وذلك بالإجابة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية وتم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة عن عبارات الفرضية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (3-2-15)

نتائج اختيار الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كآي
				الوزن	الدرجة	الاحتمالية
1	لإفصاح يمكن من عملية الوفاء بإحتياجات كافية لمستخدمي التقارير والقوائم المالية.	4.62	0.635	5	موافق بشدة	0.000

2	المعايير المحاسبية تلبي متطلبات الإفصاح واحتياجات فئة أو اكثر من فئات مستخدمي القوائم المالية.	4.52	0.707	5	موافق بشدة	0.000
3	حتى يتم الوفاء بإحتياجات متخذي القرار لابد من زيادة نطاق المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم وكميتها.	4.44	0.733	5	موافق بشدة	0.000
4	إختلاف مستوى فهم واستيعاب المستثمرين في المعلومات المحاسبية يؤدي الى عدم تشغيلها كمدخلات في إتخاذ القرار.	4.40	0.756	5	موافق بشدة	0.000
5	طريقة عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يصعب إستيعابها من قبل مستخدمي القوائم المالية.	3.60	1.178	4	موافق	0.006
	جميع العبارات	4.67	0.80	5	موافق بشدة	0.000

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول (3-2-15) يتبين الآتي:

1-أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة تراوحت بين (4.20 – 4.55) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن (5) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثمار .

2- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين (0.63 – 1.17%) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

3- إن النتائج في الجدول (4-3-9) تعني أن كل أفراد العينة متفقون على قبول الفرضية وا ن كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة يمكن تحديدها من خلال تطبيق اختيار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية.

فالجدول المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الثالث كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات ولصالح الموافقين.

أولاً : النتائج

على ضوء الدراسة الميدانية قد توصلنا إلى النتائج الأتية:

(1) بلغت القيمة الاحتمالية على ما جاء بالفرضية الأولى (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فان الفرضية الأولى والتي نصت على أن الإفصاح يساهم في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية قد تحققت ولصالح الموافقين بشدة.

(2) بلغت القيمة الاحتمالية على ما جاء بالفرضية الثانية (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فان الفرضية الثانية والتي نصت على ان طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها تؤثر على قرارات الإستثمار ية في الأوراق المالية قد تحققت ولصالح الموافقين بشدة.

(3) بلغت القيمة الاحتمالية على ما جاء بالفرضية الثالثة (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فان الفرضية الثالثة والتي نصت على أن الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثمارية قد تحققت ولصالح الموافقين بشدة.

ثانياً : التوصيات:

1- يجب علي المنشاةدائماً أن تقوم بالإفصاح بالمعلومات المحاسبية للمساعدة المستثمر لاتخاذ القرار .

2- يجب علي المنشاة دائماً أن تصفح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية لزيادة التدفقات النقدية في المستقبل .

3- يجب علي المنشاة عرض المعلومات المحاسبية وتسهيل استيعابها

4- على المنشاة زيادة نطاق المعلومات لمفصح عنها في التقارير القوائم وكميتها

5- كما يوصي الباحث باجرا البحوث والدراسات في نفس موضوع البحث الحالي .

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

المراجع والمصادر

(1)مصطفى نجم البشاري ، مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية،

(2) محمد عبد الله السعودي ، أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم.

(3) محمد يايسن عثمان زياد، مساهمة بنك الإستثمار المالي في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية ،.

(4) بابكر ابراهيم الصديق ، مدى تطبيق معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، مجلة مصرفية مالية ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، امانة البحوث والتوثيق الخرطوم ، السودان، العدد الرابع، ديسمبر (2000م).

(5) د. محمد عطية مطر واخرون، نظرةي المحاسبة واقتصغاديات المعلومات ، عمان دار حسين للنشر والتوزيع ، (1996م) ،

(6) د. محمد فداء الدين بهجت ، د عبدالله قسم ، الاثر المتوقع بمعايير العرض والافصاح العام على مستوى الافصاح في القوائم المالية ، مجلة العلوم االدارية ، للعدد الاول الرياض ، 1410هـ ، 1996م

(7) مامون توفيق حمدان ، ود حسين القاضي ، نظرية المحاسبة (دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، (1994-1995)

عبدالله احمد كه حسين ، اثر الافصاح المحسابي في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، طبعة ام درنات الاسلامية ، كلية الدراسات العلاي ، (1999)م

(8) د. امين السيد لطفي ، نظرية المحسابة في منظور التوافق الدولي ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر والطباعة ، (2005م) ،

(9) محمد معمر ابراهيم ، دور الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائ مالمالية ،

(10) د. حلمي محمود نمر ، نظرية الحمحاسبة المالية (القاهرة – دار النهضة العربية للنشر ، 1997م)

(11) العبيد معمر البدوي واخرون، معجم اسماء العرب ، عمان ، مكتبة عمان 1991م

(12) عثمان عبده حسن ، الافصاح العام واهميته لمستخدمي القوائ المالية ، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين ، (2002)م

(13) د. د عادل رق ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحوكمة والتدقيق في ظل المعايير الدولية ، ملتقى العربي القاهرة ،مصر العربية ، 2 سبتمبر (2007)م

(14) د. خادل الطيب ، الافصاح الحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل المعيار المحاسبي رقم (1) (الاردنا ، مجلة جامعة دمشق العدد الثاني / 2002)

(15) د. خالد ، الافصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل المعيار المحاسبي رقم (1) الاردن ، مجلة جامعة دمشق العدد الثاني (2002م)

(16) د . محمد عطية مطر واخرون ، نظرية المحالسبة واقتصاديات المعلومات (عمان دار حسين للنشر (1996م)

(17) د ، سالم محمد عبود ، الازمة المالية العامة بين مبدا الافصاح والشفافية العراق بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث ، عمان ،(2009م).

(18) مرعي عبداحي ومحمد سمير الصبان ، اصول القياس والاتصال المحاسبي ، بيروت ،دار النهضة العربية ، 1988م

(19)مرعي عبدالحي ومحمد سمير الصباان ، مرجع سابق ، ً 78

(20) د.عصام محمد متولي ،تطور التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط سو الخرطوم للاوراق المالية (جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الدراسات التجارية ، مقالة في مجلة العلوم الادارية البحثية ، العدد الاول ، ديسمبر 2001م ، ص 136

(21) عصام الدين محمد متولي ، مرجع سابق ،
(22) غازي عبدالعزيز الباني ، الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة بغداد ، كلية الدراسات العليا ، ورقة عملية مقدمة الى الشركات المتداولة في البوروصة العراقية ،(200م)
(23) فضالة ابوالفتوح ،المحاسبة الدولية / مصر الدار العليمة للطباعة والنشر ،(1996)
(15) د. سيد محمود عرفة ، المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية والرقابية مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي (1995م)
(24) د. جميل احمد توفيق ، توفيق ، إدارة الاعمال (بيروت : دار النهضة العربية للنشر) (1987)م ،
(25) المرجع السابق ،
(26)د. يشراي هينجر ، د. سيرج ماتولتش ، المحاسبة الادارية ، ترجمة مراجعة وتقديم
(27) د. احمد حامد حجاج د. كمال الدين سعيد ى، د. سلطان المحمد سلطان (الرياض ، دار المريخ للنشر 2004،104م)
(28) د/ علي احمد أبو الحسن ، المحاسبة الإدارية المتقدمة (الإسكندرية)
(29)د/ منعم زمزير الموسوى ، اتخاذ القرارات الادارية ، مدخل كمي ، الطبيعة ألاولي (عمان دار البازوري للنشر 1998 م)
(30)محمد مطر ، ادارة الاستثمارات ، ألاطار النظري والتطبيقات العلمية ، الطبعة الثانية ، (عمان ، دار الورق ، للنشر والتوزيع 1999) ،
(31) محمد صالح الحناوي ، تحليل وتقيم ألاسم والسندات ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006 م)
(32) د/ راشد فؤاد التميمي ود / اسامة عزمي سلام ، الاستثمار بالاوراق المالية تحليل وا إدارة ، الطبعة الاولي (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع 2004 م . (33) هو شار معروف ، الاستثمارات والاسواق المالية ، الطبعة الاولى ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، (2003)م ،

(34) المرجع السابق ،
(35) د.احمد محمد غنيم ، الادارة المالي مدخل التحويل من الفقد الى الراء ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2008م،
(36) محمد صالح الحناوي واخرون ، الاستمثار في الاسهم والسندات الاسكندرية الدار الجامعية ،(2003)م
(37) محمد مطر ،د.فائز تيم ، ادارة المحافظ الاستثمارية ، الطبيعة الاولى ، عمان " دار وائل للنشر والتوزيع ، (2005م)
(38) د. حمدي عبدالعظيم . دارسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية البوت B.O.T ، الطبعة الرابعة(مصر ، 2006م)
(39) د. امين السيد احمد لطفي ، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م ،

الرسائل:

1- رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية كلية الدراسات العليا 2002م.

2، - رسالة ماجستير محاسبة وتمويلغير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات 2007م

3-رسالة ماجستير محاسبة وتمويل، غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا 2007م

4-رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2007م

الملاحق

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة

1: العمر :

30 سنة فأقل	31- 40 سنة	41- 50 سنة	51 فاكثر

2 : سنوات الخبرة :

5 سنوات فأقل	6-10 سنة	11- 15 سنة	16-20 سنة	21 سنة فاكثر

3: المؤهل العلمي :

دبلوم وسيط	بكالريوس	ماجستير	دكتوراة	أخري

4: الوظيفة :

محاسب	مدير مالي	مراجع داخلي	مراجع خارجي	أخري

5:التخصص العلمي :

محاسب	إدارة أعمال	إقتصاد	دراسات مصرفية	أخري

6: المؤهل المهني :

زمالة سودانية	زمالة أمريكية	زمالة بريطانية	أخري	

القسم الثاني : عبارات الفرضيات

الرجاء وضع علامة ( ) أمام مستوي الموافقة المناسبة

الفرضية الأولي : يساهم الأفصاح في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الأستثمارية :

البند	عبار ات	اوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا اوافق بشدة
1	قرار الأستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذأت إفصاح كافي					
2	المعلومات المحاسبية التي يتم الا فصاح عنها ؤثر علي ما يحتاجة المستثمر لاتخاز قراراتة					
3	ملائمة المعلومات المحاسبية وتوقيتها تؤثر في قرار الاستثمار					
4	التوقيت املائم لنتاج المعلومات المحاسبية يزيد من ملا ئمتها لقرار الاستثمار					
5	الوعي والمعرفة بالتقارير المالية توثر في صناعة القرار الاستثماري					

الفرضية الثانية : توثر طبيعة المعلومات المحاسبية المستقبلية التي يفصح عنها علي قرارات الاستثمار في الاوراق المالية :

الرقم	العبارة	آوافق	أوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	الافصاح عن المعلومات المحاسبية مستقبلية يؤدي الي قدرة المنشاة علي الجصول علي التمويل					
2	الافصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية ودي الي زيادة عائدات الاسهم					
3	الافصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يودي إلي زيادة التدفقات النقدية في المستقبل					
4	الفصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يودي إلي تقليل المخاطر الاستثمارية					
5	الافصاح عن معلومات محاسبية مستقبلية يؤدي إلي زيادة القدرة علي سداد الديون					

الفرضية الثالثة :- الأ فصاح في التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الاستثماري .

الرقم	عبار ات	اوافق	اوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	الافصاح يمكن من عملية الوفاء باحتياجات كافية لمستخدمي التقارير والقوائم المالية					
2	المعايير المحاسبية تلبي متلبات الافصاح واحتياجات فئة او اكثر من فئات مستخدمي القوائم المالية					
3	حتي يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار لابد من زيادة نطاق المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم وكميتها					
4	اختلاف مستوي فهم واستيعاب المستثمرين من المعلومات المحاسبية يودي الي عدم تشغيلها كمدخلات في اتخاذ القرار					
5	طريقة عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يصعب استيعابها من قبل مستخدمي القوائم المالية					